دفاع عن الصحيحين

محمد بن عبد الله حياني

أستاذ الحديث وعلومه

جامعة الملك فيصل

بسم الله الرحمن الرحيم

ح محمد بن عبدالله حياني ، 1437هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

حياني ، محمد بن عبدالله

ص 4سم

ردمك : 978-603-01-9670-8

1- الحديث - دفع مطاعن أ. العنوان

ديوي 901،231 1437/301

رقم الإيداع :1437/301

ردمك :978-603-01-9670-8

المقدمة

الحمد لله رب العالمين،والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين ، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن سار على نهجهم إلى يوم الدين.

أما بعد: فإنه بعد اطلاعي على نقد بعض الفضلاء المعاصرين، من غير المتخصصين بالسنة وعلومها لأحاديثَ في الصحيحين ، عزمت على كتابة هذا ال كتاب، لأبين الحقيقة العلمية **لغير المتخصص فقط** ؛لأن المتخصص إن انتقد ؛ فإن ضميره العلمي يدفعه إلى إعادة النظر بالبحث والتدقيق،ومن ثم الرجوع عن نقده ، رغم أن في النقد حظاً نفسياً؛لما فيه من إثباتٍ للذات،وتحقيقٍ للشهرة،قد يدفع إلى المجازفة العلمية أو الأدبية ؛ثم كم من عالم انتقد اليوم ما أقره في الأمس،وكم أنكر العالم في شيخوخته ما أقره في شبابه؛لذا سأحرص على العبارة المفهمة للمثقف المعاصر ما أمكن ذلك.

أهداف الكتاب:

1- لما أصبح صحيح البخاري وصحيح مسلم،جزءاً أساسياً من المصدر الثاني للتشريع الإسلامي على مستوى العالم الإسلامي، منذ انعقاد الإجماع على صحتهما،قبل اثني عشر (12) قرناً وإلى اليوم،وأصبحت صورتهما المثالية راسخة في صدر كل مسلم؛كان لزاماً على كل متخصص الدفاعُ عنهما، وتثبيت تلك الصورة المشرقة في صدور المسلمين، حفاظاً على استمرارية العمل بهما في الحياة التشريعية والتربوية، وإعادة زوبعة الغبار المثارة نحوهما إلى مثيريها،وانطلاقاً من هذا الواجب،قمت في هذا الكتاب بالكشف عن الحقيقة العلمية،لنماذج من الأحاديث التي انتُقدت عليهما في عصرنا الحاضر، بسبب الفهمِ الخاطىء لمتن الحديث، أوانتقاد إسناده ؛ليوضح ذلك الواقعُ صلابةَ منهج الإمامين،وضعفَ الناقد المتورط، من خلال تلك النماذج .

2-إعلام القارىء بأن المحدثين قد شيدوا علم الحديث بدقة علمية نادرة،والرصانة والإحكام.

3-بيان أن دين الإسلام دين واضح،ومن لم يتضح له منه أمر ما؛ فقد وجب على المتخصص إيضاحه بالبيان والشرح والحوار، لا بالكتمان ولا بالتعنيف .

4- إيضاح أن علم الحديث يقبل النقد الموضوعي المتكافئ،بعيداً عن صدود العليائية،وأن أبوابه لم توصد في وجه النقد المخلص بقصد الاستفسار،وكم من مستفسر بأسلوب الناقد!

خطة الكتاب:

1-مكانة الإمام البخاري ومسلم العلمية عند علماء المسلمين.

2-الوزن العلمي للصحيحين عند علماء المسلمين،ويتضمن:

-منهجهما في تصنيف كتابيهما.

-عرضهما كتابيهما على كبار أئمة المحدثين في عصرهما.

-إجماع علماء الأمة سلفاً وخلفاً على صحتهما.

3- كلمة لطيفة في أذن الناقد.

4-هوية الناقد المعاصر للصحيحين.

5-ردة فعل نقد الصحيحين.

6-ما يلزم توفره في الناقد من علوم.

7- نماذج من الأحاديث التي انتقدت عليهما في هذا العصر.

8-نوع من النقد للصحيحين من نوع آخر،وجوابه.

ويتمثل في القول الآتي:

إن ترك الفقيه للعمل بحديث صحيح،دليل على ضعف الحديث،سواءأ كان في الصحيحين،أو غيرهما.

والجواب حسب الآتي:

أ- مهمة المحدثين بخصوص السنة،تمييز الأحاديث الصالح منها للاحتجاج مما سواه.

ب- الهدف الأساس للمحدثين في تصنيفهم كتب السنة،هو التيسير على الفقيه اختيار المناسب للحكم الفقهي الذي اجتهد في استنباطه.

ج- ما ينجم عن التسليم جدلاً بالنقد المذكور.

د- تنبيهات مهمة لغير المتخصص،عند اطلاعه على نقد فقيه أو محدث لحديث من الأحاديث.

9-الفهرس.

والله أسأل تمام التوفيق والسداد،وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه وسلم.

وكتبه

محمد بن عبد الله حياني

مكانة الإمام البخاري والإمام مسلم العلمية عند علماء المسلمين:

لايخفى على أي عاقل أن لكل علم أو فن أو مهارة رموزه العالمية،التي لمع نجمها في سماء تخصصها على مستوى العالم، ولا شك أن تلك الرموز،قد أمضت عمراً مديداً في التعليم والإفادة والتجربة والممارسة،بأساليب متخصصة،ضمن ظروف مريحة أحياناً،وقاسية أحياناً أخرى،إلى أن تمت لها الإحاطة الموضوعية الكلية والجزئية بتخصصها،وشهد لها بالعمق العلمي الفذ مَن رعاها علمياً، على مدى عمرٍ مديد،وكذا من عرفها بذلك من أهل تخصصها.

وموضوعنا صحيح الإمام البخاري وصحيح الإمام مسلم؛أما الإمام البخاري فاسمه:محمد ابن إسماعيل ابن إبراهيم بن المغيرة بن بَرْدِزبه الجعفي ت(256هـ)

واسم كتابه:المسند الجامع الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه.

وشهادة علماء عصره ومن بعدهم، بسعة علمه وإمامته وفضله كثيرة،وشهرته بذلك تغني عن ذكرها.[1]

وأما الإمام مسلم فهو :مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري.ت(261هـ)

واسم كتابه كما جاء ذكره في كلام مسلم وغيره من العلماء ،ضمن سياق الحديث عنه،لا على سبيل التسمية ب(المسند الصحيح)وقد عُرف واشتهر ب(صحيح مسلم)

وشهادة العلماء بعلمه وفضله كثيرة،وشهرته بذلك تغني عن ذكرها.[2]

فالرجلان حازا منذ عصرهما على الإجماع، من علماء عصرهما وما بعده على إمامتهما في علم الحديث؛علماً أن أي عالم اشتهر بعلم معين لايعني ذلك جهله بغيره؛لأن طريقة السلف في التعليم، كانت بالبدء بتعلم القرآن الكريم،ثم اللغة العربية بجميع فنونها،ثم أصول الفقه،مع دراسة التخصص الذي برعوا فيه؛لأن علماءهم كانوا لايعتدون بعلم الرجل ما لم يتقن علوم اللغة، وعلم أصول

[1] انظر لترجمته المتضمنة شهادات العلماء بعلمه وفضله؛ تهذيب الأسماء واللغات 67/1-76،وفيات الأعيان188/4-191،تهذيب الكمال 430/24،تذكرة الحفاظ555/2،تهذيب التهذيب47/9-55،هدي الساري 1-15،شذرات الذهب134/2-136.

[2] انظر:لترجمته المتضمنة شهادات العلماء بعلمه وفضله؛تاريخ بغداد 100/13-104،تهذيب الأسماء واللغات89/1-92،وفيات الأعيان194/5-196،تهذيب الكمال499/27،تذكرة الحفاظ588/2،المنتظم في تاريخ الملوك والأمم32/5،تهذيب التهذيب126/10،شذرات الذهب144/2

الفقه؛لأنهما الوسيلة الأساسية لفهم نصوص الوحي بنوعيه:الكتاب والسنة،واستنباط الأحكام والمعاني السامية منهما.

الوزن العلمي لكتابيهما عند علماء المسلمين.

ويتضح بالآتي:

-أسلوبهما العام في تصنيف الكتابين.

-عرضهما لكتابيهما على كبار أئمة المحدثين في عصرهما.

-إجماع علماء الأمة سلفاً وخلفاً على صحتهما.

– أما منهجهما العام في تصنيف الكتابين؛ فقام على مبدأ انتخاب القليل من الكثير،وطول مدة الانتخاب بعناية ودقة ؛قال الإمام البخاري رحمه الله: صنفت كتابي الصحيح لست عشرة سنة،وخرّجته من زهاء ستمئة ألف حديث،**وجعلته حجة بيني وبين الله.** [٣]

وقال إبراهيم بن معقل:سمعت محمد بن إسماعيل البخاري يقول:ما أدخلت في كتابي الجامع إلا ما صح،وتركت من الصحاح لحال الطول. [٤]

وقال محمد بن يوسف الفِرَبْري:قال لي البخاري:ما وضعت في كتابي الصحيح حديثاً **إلا اغتسلت قبل ذلك وصليت ركعتين،وتيقنت صحته.** [٥]

وقد فعل الإمام مسلم فعل البخاري؛قال الإمام محمد الماسَرجَسي:سمعت مسلم بن الحجاج يقول:صنفت هذا المسند الصحيح من ثلاثمئة ألف حديث . [٦]

وقال رحمه الله:ما وضعت في هذا المسند شيئاً إلا بحجة،ولا أسقطت شيئاًمنه إلا بحجة. [٧]

[٣] تاريخ بغداد 8/2،تهذيب الأسماء واللغات 74/1،هدي الساري 7
[٤] المصادر السابقة
[٥] المصادر السابقة
[٦] تاريخ بغداد101/13،طبقات الحنابلة338/1،تذكرة الحفاظ589/2
[٧] سير أعلام النبلاء580/12،تذكرة الحفاظ 590/2

وقال رفيق الإمام مسلم في رحلته العلمية أحمد بن سلمة النيسابوري البزاز :كتبت مع مسلم في تأليف صحيحه خمس عشرة سنة. [٨]

فانتخاب العدد القليل من الكثير مع طول زمن أمر له دلالته؛فعدد أحاديث صحيح البخاري عدا المكرر اثنان وستمئة وألفا حديث (2602) فانتخاب هذا العدد من ستمئة ألف حديث،وفي مدة ستة عشر (16) عاماً، أمر يثير الإعجاب والثقة اليقينية العلمية بتلك الأحاديث المنتخبة،وهكذا الشأن بخصوص أحاديث صحيح مسلم،التي تزيد قليلاً عن أربعة آلاف (4000) حديث انتخبها من ثلاثمئة ألف (30000) حديث،وفي (15)عاماً.

. وأما عرضهما لكتابيهما على من يثقا بعمقهم العلمي والإيماني؛ فقد عرض الإمام البخاري كتابه على الإمام علي بن المديني،وأحمد بن حنبل،ويحيى بن معين،وغيرهم فاستحسنوه،وشهدوا له بالصحة إلا أربعة أحاديث،قال أبوجعفر العقيلي:القول فيها قول البخاري،وهي صحيحة. [٩]

وقد فعل الإمام مسلم مثل ذلك،قال رحمه الله:عرضت كتابي هذا على أبي زرعة الرازي؛فكل مأأشار أن له علة تركته،وكل ما قال:إنه صحيح ليس له علة،فهو الذي أخرجت، **ولو أن أهل الحديث يكتبون الحديث مئتي سنة فمدارهم على هذا المسند.** [١٠]

وقد ذكر الإمام سعيد البرذعي إنكار أبي زرعة على مسلم إخراجه لبعض من فيهم مقالاً!فأجاب مسلم:إنما أخرجت من حديث هؤلاء، ما رواه الثقات من طرق أخرى نازلة – يعني عدد رجال إسناده أكثر– ووقع لي عن هؤلاء بارتفاع – عدد رجال إسناده أقل– فاقتصرت عليهم،وأصل الحديث معروف.فرضي أبو زرعة.اهـ[١١] بتصرف

وسأله إبراهيم بن أبي طالب قائلاً:قد أكثرتَ في(الصحيح) عن أحمد بن عبد الرحمن الوهبي،وحاله قد ظهر؟فقال: إنما نقموا عليه بعد خروجي من مصر.يعني:كتب عنه قبل أن يتغير حفظه. [١٢]

---

[٨] تذكرة الحفاظ589/2
[٩] هدي الساري 489،تهذيب التهذيب 54/9
[١٠] مقدمة صحيح مسلم بشرح النووي 15،سير أعلام النبلاء 568/12
[١١] سؤالات البرذعي لأبي زرعة الرازي 674/2،صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط 97،سير أعلام النبلاء 571/12
[١٢] صيانة صحيح مسلم 96، سير أعلام النبلاء 568/12

فعرضهما كتابيهما على أمثالهما في الوزن العلمي،دليل صريح على ثقتهما بأنفسهما علمياً، وصفاء النية من حظ النفس،وحرصهما على سلامة مصدر التشريع الإسلامي من أي حديث غير صالح للاحتجاج به،وذلك ينبعث من ذاتهما لتحقيق رسالتهما الإسلامية الهادفة؛وهنا يتجلى معنى قولِ البخاري في حق كتابه:وجعلته حجة بيني وبين ربي.

وقولِ مسلم:لو أن أهل الحديث يكتبون الحديث مئتي سنة فمدارهم على هذا المسند.

– وأما إجماع علماء الأمة على صحة الكتابين؛فقد تداولهما المحدثون آنذاك في العالم الإسلامي،ودرسوهما دراسة متخصصة دقيقة وعميقة،منذ القرن الثالث الهجري ثم ما بعده،فأجمعوا جميعاً على صحة أحاديثهما،حتى صرح إمام الحرمين الجويني:أن من حلف بالطلاق على زوجته على أن جميع ما في الصحيحين صحيح،لما ألزمته الطلاق؛ لإجماع المسلمين على صحتهما.[١٣]

وبمثل ذلك قال أبو نصر السِّجْزي، حيث حكى إجماع المسلمين على صحتهما، [١٤]وتصريحات العلماء بذلك كثيرة جداً.[١٥]

وللعلم:فقد قمت بإحصاء مبدئي لعدد مؤلفات العلماء في خدمة كتابيهما؛اختصاراً لأسانيدهما،أو شرحاً لمتونهما،أو ترجمةً لرجالهما ونحو ذلك،فبلغ عددهم خمسين ومئتي (250) كتاب،وهذا أمر له دلالته الاستثنائية الإيجابية.

[١٣] انظر:تدريب الراوي 70

[١٤] تدريب الراوي 63 ،قواعد التحديث للقاسمي 85

[١٥] انظر:علوم الحديث لابن الصلاح 13- 15،التبصرة والتذكرة للعراقي 39/1-،40 ،شرح صحيح مسلم14/1،تهذيب الأسماء واللغات73/1-74،عمدة القاري شرح صحيح البخاري5/1،الخلاصة في أصول الحديث للطيبي36،مجموع الفتاوى لابن تيمية74/18

كلمة لطيفة في أذن الناقد:

– أخي الناقد لبعض أحاديث الصحيحين،حبذا أن تعيد النظر في نقدك في ضوء ما تقدم بيانه؛من إجماع علماء ذلك العصر على تميز مؤلفيهما علمياً،ثم أسلوب تأليفهما للكتابين،ثم إجماع علماء الأمة على صحتهما.

ثم إنه قد مضى على تصنيفهما ما لايقل عن اثني عشر (12)قرناً، ولم ينتقدهما إلا الدارقطني؛حيث انتقد بعض أسانيدهما في كتابه (الإلزامات) وكتابه (التتبع) وقد رد عليه الحافظ ابن حجر رداً شافياً في كتابه(هَدي الساري)المعروف بمقدمة فتح الباري،وثمة استفسارات من بعض الأئمة لهما عن بعض أسانيدهما،وقدأجابا عنها،وقد صرح المستفسرون بعد ذلك بصحة أحاديثهما؛ **علماً أن فرقاً كبيراً بين نقد الإسناد ونقد المتن** ؛ فمن يتجرأ بعد ذلك منتقداً لهما في هذا العصر الذي يفتقد علم أولئك الجبال؟ علماً أن أيَّ عاقل لايقدم على فعل شيء إلا بعد معرفته به معرفة تامة؛كيلا يقع في المجازفة؛التي تعني الفشل.

– ثم الأصل في المهاجم أن يكون أقوى من المدافع،وفي أقل تقدير في مستوى قوته.
– أيضاً كان ولم يزل إلى اليوم؛إذا وثق العالم بالأعلم منه سلّم له تصوره وحكمه فيما قصر علمه عنه، ولو إلى حد ما،فكيف يهاجمه وبقوة الواثق؟ وكأن الناقد على صواب، وذاك الأعلم على خطأ؟ في حين أن موقعنا وموقفنا العلمي اليوم من علم أولئك؛إنما هو في حدود الترجمة والتفسير لأقوالهم، والتعرف على منهجهم،وكل مَن فهم مرادهم ومنهجهم اليوم كان أعلم،وموضع الثقة عند الناس،ولسنا في موقع إنشاء علمٍ معين وقواعدِه وضوابطِه ومحترزاتِه!
– ولقائل أن يقول: إنهم ليسوا بمعصومين! فالجواب:أن هذا القول من المسلّمات الضرورية؛ولكن الاستدلال به لتسويغ نقدهم غير سائغ بأي حال؛لما فيه من تجاوز إجماع علماء الأمة؛فالإجماع هو المعصوم من الخطأ؛لقوله عليه الصلاة والسلام:(لاتجتمع أمتي على ضلالة) [١٦] ولو تجاوزنا الإجماع في أي علم من العلوم؛ لفتحنا ثغرة على القواعد العلمية؛لذا فالإجماع العلمي محترم.
– ثم إن النقد المعاصر يكشف عن عور الناقد غير المستفسر؛لأنه مجازف لم يحترم نفسه.

[١٦] المسند لأحمد بن حنبل 396/6 ،المستدرك للحاكم201/1 وصححه،وقال: أجمع أهل السنة والجماعة على هذه القاعدة من قواعد الإسلام،وتعدد طرق الحديث،واتخاذه قاعدة وأصلاً عاماً عند العلماء،وموافقته للعقل يدل ذلك على صحته.وانظر:التلخيص الحبير 141/3،كشف الخفاء 67/1.

هوية الناقد المعاصر للصحيحين:

إن هوية الناقد لهما بالشكل الصريح المباشر أو غير المباشر، لاتخرج عن واحد من الآتي:

1-مثقف معاصر يستغلق عليه فهم ما لايبلغه علمه من غير تخصصه فينكره.

2-متخصص في العلوم الإسلامية،استغلق عليه فهم بعض أحاديث الصحيحين فأنكرها.

3-أصحاب المدرسة العقلية.

4-منكرو القياس.

-أما الأول والثاني فالأمر فيهما واضح،**لا يحتاج إلى تعليق،وأما أصحاب المدرسة العقلية:**

فهم مفكرون، منحوا عقولهم امتيازات فوق مامنحهم الله إياه، وفطرهم عليه؛فقد أنكروا عدداً من الغيبيات؛منها انشقاق القمر، ولهم نظرة خاصة في وقوع الإسراء والمعراج،ولهم وقفة إنكارٍ مع كل حديث لا يتفق مع عقولهم،وقد غفلوا عن عجزهم عن إدراك مافي تركيبهم الإنساني من غيبيات؛فمثلاً: لم يتمكن أحدهم من أن يدرك بحواسه الخمس عمل العقل وهو في حالة التفكير؛حيث يحلل ويستنتج ويخطط!حتى بواسطة التقنية المتطورة، عالية الدقة؛ومع ذلك فكل إنسان على يقين بوجود عقله وتعقله،ينبعث يقينه به من أعماق ذاته،ولا ينكره أو يشك بوجوده؛لأنه كيانه،وفي إنكاره له إنكار لذاته؛لأنه السبب لفعله وانفعاله وتفاعله وافتعاله!فكيف أيقن به هذا اليقين ولم يشاهده،ولم يسمعه،ولم يلمسه بيده،ولم يجد رائحته؟!

ثم إنهم وثقوا وأيقنوا في علماء الأحياء البيلوجيين علمياً؛حيث أخبروا أنه ينتشر في الهواء بكتريا وجراثيم.فآمنوا بوجودها وفق خبر العلماء ولم تشاهدها عيونهم،ولم تحس بها أسماعهم،ولم تلمسها أياديهم،ولم يجدوا رائحتها!

فإن قيل: إنهم أيقنوا بوجود العقل لوجود آثاره،وأيقنوا بوجود البكتريا والجراثيم لما تفعله من آثار سلبية في الإنسان والحيوان! فيقال لهم: لماذا لم توقنوا بخبر الخالق العليم عن خلقه،كما آمنتم بخبر علماء الأحياء؟ ولماذا آمنتم بالعقل بسبب آثاره في حين أن خالقه لاتخفى آثاره الدالة على علمه وقدرته وحكمته، وأنكرتم خلقه لأمورٍ دون أسباب؟ إن ذلك تناقض واضح !!علماً أن الله عز وجل

ذكر في كتابه خلقَه لمسبَّبات دون أسباب،وذلك على خلاف المعتاد في الحياة من عدم وجود المسبَّبات دون أسباب؛وذلك كنار إبراهيم عليه الصلاة والسلام؛حيث جعلها الله برداً وسلاماً على إبراهيم! وعصا موسى؛حيث جعلها الله عز وجل حية تسعى!وغير ذلك مما دل على إعجاز الله في خلقه!

إنه عند إمعان النظر يدرك المؤمن أنه محدود الطاقة بالنسبة للكون؛لذا عليه أن يصغي إلى خبر خالق الكون عن كونه،ويؤمن به، وإن لم تسعفه حواسه بمعرفته؛كيلا يقع في التناقض في نفسه؛وليحظى بفضيلة الإيمان بالغيب؛لأنه لو كان علم الغيب محسوساً مشاهداً لم يكن لتنويه القرآن الكريم بالإيمان به أي فائدة!

–وأما منكرو القياس:

فثمة شريحة من المثقفين أنكرت القياس العلمي،وهو:مقارنة بين المتشابهات لإلحاق الفرع بأصله،[١٧]لذا فكل آية أو حديث تضمن قياساً،أو استُدل به لقياس شرعي،كان لهم معه وقفة إنكار؛ولعل ذلك لحاجة في نفوسهم قد يحققونها في البسطاء،من خلال إعجابهم بأفكارهم الجديدة ،دون علم ولا روية!في حين أن إنكار القياس إنكار للكيان الإنساني؛لأن القياس هو أهم وأبرز عمل العقل ومعادلاته في الانفعال الذاتي،والتفاعل مع الآخرين، والتطوير والتنمية الذاتية والمجتمعية؛بل والأممية أيضاً،على المستوى التربوي،والاجتماعي، والإداري ،والعلمي،والفني،والحضاري،وغير ذلك؛لأن القياس في عرف الناس عموماً: مقارنة بين المتشابهات في الذوات والصفات والأفعال؛ليُعرف بذلك مدى التوافق أو التنافر بينها في معايير الجودة؛ليتم انتخاب المتميز منها لاستثماره في تحسين معدل الإنتاج وتطوير المنتَج؛فكثيراً مايقارن صاحب المصنع إنتاجه بإنتاج مثيله، ليعرف أسباب الجودة أو عكسها؛ ليحسّن من إنتاجه، وكثيراً ما يعقد العقل مقارنة بين متضادات في الذوات والصفات، لتتميز لديه الحقائق المشتبهة عليه،ومن ثم ليتعامل معها حسب المناسب؛وكثيراً ما يذكّر الأب ولده مقارناً بينه وبين أخيه أو زميله في الدراسة والسلوك؛ليرقى به إلى نتائج تربوية وعلمية مناسبة،والأم تقارن بين تصرفها وتصرف جارتها مثلاً فيما

[١٧] انظلر لتعربف القياس عند الأصوليين:إرشاد الفحول 198،الإحكام للأمدي262/3،أصول السرخسي143/2،التعريفات للجرجاني96.

يخص الحياة الأسرية؛ لتخلص إلى نتائج تدفعها نحو التنمية الأسرية المناسبة،وما سبق ذكره هو أبسط معادلات القياس للعقل الإنساني؛فكيف لو دخلنا ساحة العلماء بشتى تخصصاتهم العلمية؛ليشرح كل منهم معادلات القياس من خلال تخصصه! لاشك سنطلع على مدى اعتماد العلم النظري والعملي على القياس؛حيث يعتبر أحد الركائز الأساس في تنميته،وهو دون شك إفراز فطرة الله سبحانه الذي أعطى كل شيء خلقه ثم هدى.

ردة فعل نقد الصحيحين:

- الإنكار الجازم من كل عالم متمكن،وكشف الستر عن عور الناقد لتورطه بالمجازفة.
- الإنكار من كل عاقل يؤمن بحجية الصحيحين إيماناً جازماً.
- التردد بين القبول والإنكار من العامة .
- القبول المطلق مع الشعور بالسعادة من المترصدين للإسلام؛لأنهم يعتبرون هذا النقد لديهم هدية ذهبية يقدمها الناقد.

ما يلزم توفره في الناقد من صفات:

إجمالاً:

يجب في الناقد أن يخلو قلبه من حب الشهرة؛فما صدق عبدٌ قط أحب الشهرة؛لأن طبيعة النقد حظ من حظوظ النفس ؛حيث يقول في حقه من لايدري:إنه عالم متمكن. وفي حقيقة الأمر يجرح نفسه في نظر المتخصص المتمكن،وذلك بسبب مجازفته؛ **لاندفاعه نحو النقد، بثقة واعتداد، مع نقص في العَتاد، فهل يتعقل ذلك؟أم تدفعه نفسه للنقد غير البصير بحجة إرادة إيضاح الحق**،علماً أن إيضاح الحق يتم بلقاء أمثاله المتخصصين،وقلبه حريص على وضوح الحق لديه؛بعيداً عن إشهار نفسه بتشهيره بغيره.

- كما يفترض في حقه أن يكون متقناً لعلوم اللغة العربية،وعلم أصول الفقه،ويتضح وجه الضرورة إليهما عندما نتساءل:لماذا لم يسأل الصحابةُ رضوان الله عليهم رسولَ الله صلى الله عليه وسلم عما يشكل علينا فهمه اليوم، وهم عرب أقْحاح، ومصدر ثرّ للغة العربية ؟ فالجواب:لأنهم أدركوا بسليقتهم العربية معانيَ كلامه عليه الصلاة والسلام،ثم لما علموا سبب ورود كلامه،وعاينوا فعله، عرفوا أهدافه ومراميه بدلالاتها المختلفة.
- وعلم اللغة العربية لا يقف عند حدود معرفة علم النحو والصرف فحسب ؛وإنما على ما حوياه من كليات كعلم الجُمَل،وعلم الأدوات، وأسلوب التعبير أيضاً ؛ليدرك بعد ذلك المعنى الأساس لسياق النص القرآني والنبوي.
- وأما أصول الفقه فهو علم بقواعد يمكن بها استنباط الأحكام الفقهية والمعاني السامية من النصوص الشرعية،إنه علم يمكن به معرفة أنواع دلالات الألفاظ على المراد،وهي كثيرة،ثم معرفة مدى قوة كل دلالة،وهذا العلم وثيق الصلة بعلوم اللغة العربية إلى حد كبير.[١٨]

تفصيلاً:

- على الناقد أن يتقن معرفة الفرق بين المشترك اللفظي والتعبير بالمرادف؛فالمشترك اللفظي لفظ واحد تعددت معانيه،والمرادف عكسه،وبذلك لايقع في تفسير واحد للكلمة الواحدة من المشترك،ظاناً أنها لاتحتمل سوى المعنى الذي يتبادر إلى ذهنه هو؛وتحاشياً لذلك عليه لتحديد

[١٨] انظر:لتعريفه روضة الناظر وشرحها لبدران20/1،الإحكام للآمدي7/1،شرح الكوكب المنير36/1و44،التعريفات للجرجاني28

المعنى المراد من اللفظ،معرفة القرائن المرجحة له؛ومنها دلالة السياق الذي تضمنه ذلك اللفظ المشترك،وذلك يقتضي منه جمع ألفاظ الحديث من كتب السنة، لينكشف له المعنى المقصود من اللفظ؛فإن الحديث يفسر الحديث.

- ومعرفة الحقيقة والمجاز للفظ العربي،على اتساع نطاق المجاز؛لأن بمعرفته يرتسم الوجه الحقيقي لمعنى الكلمة العربية؛وذلك لبلاغته في التعبير عن المراد باستعمال غير اللفظ الحقيقي؛لذا هو السبب في شد المشاعر نحو المعنى الحقيقي،ولولاه لم يدرك الدارس مسالك العرب في التعبير.
- وأسباب ورود الحديث؛من ظروف ومناسبات،وذلك من الأمور الضرورية أيضاً؛لأنها تكشف عن المعنى الخاص والعام للحديث،وتيسر على الدارس تحديد المعنى المقصود من الحديث.
- كما عليه معرفة مسالك العلماء في تعبيرهم عن المراد،وهي كثيرة جداً؛فكثيراً ما يعبر عن المعنى الواحد أكثر من عالم، كلٌ منهم بأسلوبه الخاص المختلف عن الآخر،وذلك يمُكّنه من التعبير الصحيح عن المعنى المراد.

وفي الجملة فعلوم اللغة العربية وأصول الفقه، أساس وجذر لفهم المعنى الصحيح للحديث.

- وثمة علوم يجب توفرها في الناقد؛ليتمكن من الحكم على إسناد معين من أسانيد الحديث الواحد،أو لحكمه على الحديث الواحد من خلال أسانيده المتعددة من شواهد ومتابعات؛ فعليه معرفة علوم الحديث بإتقان،وكذا علم الجرح والتعديل،وعلم علل الأحاديث؛ومن ثم علمه بمنهج الإمامين البخاري ومسلم في كتابيهما،فبعدئذ يمكن النظر في نقده ومناقشته حتى يتضح الغامض لديه؛لأنه يستحيل فتح ثغرة اليوم على إجماع انعقد عِقده بأفذاذ العلماء في العالم الإسلامي في العهود المزدهرة بالعلم والعلماء؛ **إنما الثغرة في مدى فهم الناقد المعاصر،وليست في الحديث المنتقَد.**
- بعد هذا العرض، وقبل أن أبدأ بذكر الأحاديث التي انتقدها بعض المعاصرين، ثمة حقيقة منهجية، معتمدة عند المحدثين جميعاً في حكمهم على إسناد الحديث،أو على الحديث على وجه العموم بالصحة أو الضعف،يحسن إيضاحها،وهي:

-ليس كل حديث صحيح هو الذي يروى من طريق واحد ويستوفي شروط الصحة ؛ وإنما قد يصح الحديث بكثرة طرقة ولو مع ضعف فيها؛ فقد اتسمت كثير من الأحاديث بكثرة أسانيدها؛ وذلك

لكثرة جلوس طلاب الحديث على شيخ واحد لتحمل حديث واحد أو أكثر؛ بل قد يتحمل طالب الحديث أحاديث عن أكثر من شيخ في البلد الواحد؛ أو البلاد المتعددة ، وذلك شأن طلاب الحديث ، وتلك طبيعة التحمل والرواية ، وبذلك تحصل المشاركة والموافقة بين طلاب الحديث حال روايتهم عن شيخ واحد ؛ بل قد تحدث تلك الموافقة في شيوخ شيوخهم ،كما يلتقي أبناء العمومة الأباعد في النسب عند جد أعلى ، وهذه الظاهرة تسمى بالمتابعة .

- ثم إن الأحاديث قد تتفق في معانيها وحوادثها، فيشهد بعضها لبعض مع اختلاف أسانيدها ، فهذا الاتفاق في معانيها يسمى بالشاهد ، وذاك التلاقي والتوافق ، وهذه الشواهد تنهض بالأحاديث الضعيفة إلى مستوى الصلاحية للاحتجاج بها، وتزيد الصحيح منها صحة أكثر ليكون الأصح، وتلك المتابعات والشواهد كثيرة وشائعة جداً،ومنتشرة في كتب السنة على نطاق واسع؛سواء مع صحة إسناد كل متابعة وشاهد أو ضعفه؛لأن لكل متابعة وشاهد وزنه الخاص،وأثره في التقوية،ومعرفة ذلك لايغيب عن المتخصص.
- بعد هذا فمفهوم المتابعة في المشهور عند جمهور المحدثين : مشاركة وموافقة راوٍ راوياً آخر في روايته لحديث عن شيخ واحد، أو عمن فوق ذلك الشيخ؛ لكن قبل الصحابي.وأما الشاهد فهو: الحديث الذي يروى عن صحابي مشابهاً لما روي عن صحابي آخر في اللفظ والمعنى أو المعنى فقط. .[19]
- وأما الأثر المنهجي للمتابعات والشواهد فإنه يقوي الحديث؛ فيرقى بالضعيف الذي لا أصل له إلى الذي له أصل، وبالضعيف المنجبر إلى درجة الحسن ، وبالحديث الحسن إلى درجة الصحة؛ بل إن **الشواهد** كلما كثرت – وإن لم تخل من مقال –كان أصل وجذر الحديث قوياً، قوة تتناسب مع نظر العالم المتمكن ؛ لهذا كثيراً ما يقول المحدثون في سياق توثيق حديث : إن إسناده فيه فلان وفيه مقال ؛ لكن أصل الحديث معروف من رواية الثقات . يريدون من ذلك تعدد شواهده بأسانيد نظيفة ، وأحياناً يقولون: إسناد الحديث فيه فلان وهو ضعيف ؛ لكن أصل الحديث صحيح ، يريدون من ذلك كثرة شواهده كثرةً تنهض به إلى مستوى الصحة.

[19] انظر علوم الحديث لأبن الصلاح 74، النكت على مقدمة ابن الصلاح للزركشي 169/2، النكت على مقدمة ابن الصلاح للحافظ ابن حجر 2/ 681، اختصار علوم الحديث للحافظ ابن كثير 59، المقنع في علوم الحديث 1/ 187، شرح ألفية الحديث للعراقي 2/ 169، شرح نخبة الفكر 64، فتح المغيث 207/1، تدريب الراوي 153، توضيح الأفكار شرح تنقيح الأنظار11/2.

وهذا مفهوم المحدثين سلفاً وخلفاً في توثيق الحديث ، وعملهم به متواتر لا يخفى على أي متخصص في السنة وغيرها ؛ولا يخفى أن الموافقة والمشاركة وتضافر القدرات والجهود بحد ذاتها تقوي المجهود، للحصول على أكمل المقصود؛ سواء أكان في الأمور المادية والمعنوية أو في رواية السنة .

ولإيضاح المقصود مما سبق، أذكر جملة من أقوال المحدثين في ذلك،قال القاضي ابن عبد البر رحمه الله:**إن مراسيل مالك صحاح؛لأن أصولها كلها صحيحة.** [٢٠]

وقال الأستاذ أبو إسحاق الإسفراييني:أهل الصنعة مجمعون على أن الأخبار التي اشتمل عليها **الصحيحان مقطوع بصحة أصولها ومتونها**، ولا يحصل الخلاف فيها،وإن حصل اختلاف فذلك لاختلاف طرقها أو رواتها،فمن خالف حكمه خبراً منها، وليس له تأويل سائغ نقضنا حكمه. [٢١]

وقال الحافظ عبد القادر الرهاوي:إن الأحاديث الضعاف إذا انضم بعضها إلى بعض مع كثرة تعاضد وتتابع أحدثت قوة؛كالاشتهار والاستفاضة اللذين يحصل بهما العلم في بعض الأمور. [٢٢]

وقال الزركشي رحمه الله:إن تضافر الرواة على شيء، ومتابعة بعضهم لبعض في حديث مما يسنده ويقويه،وربما التحق بالحسن وما يحتج به. [٢٣]

ونصوص المحدثين وعملهم بهذا الأصل كثير جداً.

- وفي هذا المقام لابد من إيضاح مهمة،وهي:أن المحدثين في سياق النقد لايتركون إسناداً دون ذكر ما فيه من جرح أو تعديل،وبذلك يبرز للمتخصص حكمه على الإسناد، في ضوء ما أوتي من علم ودقة تمييز؛علماً أن الحكم على الإسناد يعول فيه على أضعف راوٍ فيه،أما الحكم على الحديث الواحد بوجه عام بعد جمع طرقه باستقصاء، من متابعات وشواهد، فإنه يعول في الحكم عليه بأقوى إسنادٍ له،أو بمجموع طرقه المتقاربة في المستوى، بعد استبعاد كل طريق فيه كذاب أو متهم بالكذب؛**لهذا السبب عندما يقرأ الناقد المعاصر كلام المجرحين والمعدلين لرواة تلك الأسانيد،يظن أن ذلك منهم حكمٌ على الحديث عموماً، وليس حكماً على بعض**

---

[٢٠] التمهيد220/24
[٢١] انظر:مرقاة المفاتيح104/1
[٢٢] النكت على مقدمة ابن الصلاح329/1-330
[٢٣] المصدر السابق وانظر: علوم الحديث لابن الصلاح 29-31 ،شرح ألفية العراقي90/1-91 ،التقييد والإيضاح 52 تدريب الراوي 164/1 فتح المغيث 70/1،توضيح الأفكار للصنعاني 188/1

أسانيده،وهنا مكمن الخطأ؛لأن المحدثين لايتركون إسناداً دون ذكر أحوال رواته،كما أنهم لايحكمون على الحديث عموماً إلا بعد معرفتهم بمتابعاته وشواهده، ومما يثير الدهشة تجاوز الناقد المعاصر ذلك، وكذا إجماعَ العلماء على صحة الصحيحين،وكذا تجاوزه لتصحيح كبار المحدثين لأحاديث خارج الصحيحين،غير ملتفت ولا مقدر علم أولئك الجبال الرواسي،متذرعاً بقوله:إنهم غير معصومين.والأحرى به أن يخاطب نفسه بذلك قبل أولئك! بل مما يثير التعجب الإنكاري: اعتبارُ بعضهم اعتمادَ تصحيح علماء السلف لحديثٍ من الأحاديث عملٌ تقليدي،ويدل على الجهل!!!

- ثم إن تصحيح الحديث لايتوقف دائماً عند المحدثين على أسلوب واحد،وهو توفر جميع شروط الصحة في الحديث الواحد ،ذي الإسناد الواحد؛وإنما هناك أسلوب آخر، وهو توفر المتابعات والشواهد له،كما تقدم تفصيله،وثمة أسلوب آخر أيضاً، وهو شهرة الحديث عند المحدثين والفقهاء، وكذلك عملهم به .

بعض الأحاديث التي انتقدها بعض المعاصرين،وهي:

الحديث الأول: أخرج الإمام مسلم في كتاب الاستئذان من صحيحه،باب النهي عن ابتداء أهل الكتاب بالسلام،وكيف يُرَد عليهم بإسناده، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً:(لا تبدءوا اليهودَ ولا النصارى بالسلام،وإذا لقيتموهم في طريق فاضطروهم إلى أضيقها) [٢٤]

- اعترض بعض الفضلاء،من غير المختصين بعلوم السنة،صحة هذا الحديث،بانتقاده من وجهين؛الأول: من جهة معناه المحرج في الظاهر لديه،والثاني:من جهة تصرف الرواة،حسب فهم الناقد.

الأول.قال: هذا الحديث إن كان صحيحاً فمعناه محرج؛ لأنه لا يتفق في عصرنا الحاضر مع المفهوم العام من سماحة الإسلام !والجواب :

1-إن الحديث في صحيح مسلم،ثم إن الإسلام وضح أسلوب التعامل مع أهل الكتاب والمشركين، في صريح القرآن الكريم؛حيث أمرنا بحسن التعامل معهم بالعدل والإحسان،لمن لم يعادِ الإسلام والمسلمين،ولم يخطط لقتل أحدهم أو قتالهم؛أما من كان عكس ذلك فالمعاملة بالعكس أيضاً، قال الله تعالى:(يا أيها الذين آمنوا لاتتخذوا عدوي وعدوكم أولياء تلقون إليهم بالمودة وقد كفروا بما جاءكم من الحق يخرجون الرسول. . . الآية) [٢٥] فقد نهت الآية عن مودة من عادى المسلمين وآذاهم بإخراجهم من ديارهم،وخاصة رسول الإسلام والسلام عليه وعلى آله أفضل الصلاة والتسليم.

وأمر الإسلام بالعدل والإحسان مع كل من لم يعاد الإسلام والمسلمين،قال تعالى:(لا ينهاكمُ اللهُ عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ولم يخرجوكم من دياركم أن تَبَرُّوهم وتقسطوا إليهم إن الله يحب المقسطين) [٢٦]

ولإيضاح الحديث لابد من ذكر الواقع التالي:

لما هاجر النبي صلى الله عليه وسلم إلى المدينة المنورة،وجد فيها قبائل اليهود يعيشون مع العرب جنباً إلى جنب،وبينهم تحالف؛فكانت يهود بني قينقاع حلفاء الخزرج،وبنو النضير وبنو قريظة حلفاء

---
[٢٤] 4/1707(2167)
[٢٥] الممتحنة 1
[٢٦] الممتحنة 8

الأوس،فلما استقر رسول الله صلى الله عليه وسلم في المدينة في عامه الأول من الهجرة،كتب وثيقة بين المسلمين واليهود،قوامها سبعة وأربعون (47)بنداً، حافظ فيها على حقوق اليهود والمسلمين والمدينة،وأقر الجميع على تحالفاتهم السابقة،وأقروا جميعاً بالدفاع المشترك عن المدينة،وعن أي قبيلة من قبائل المسلمين واليهود إن تعرضت لعداء،وأن احتكام الجميع لله ورسوله عليه الصلاة والسلام؛[٢٧] لكن مالبث بنو قينقاع أن خانوا العهد وغدروا بافتعالات غير متوقعة،حتى صرحوا للنبي صلى الله عليه وسلم أنهم سيقاتلوه،وكان ذلك بعد وقعة بدر، [٢٨]فأجلاهم عن المدينة، ثم غدر بنو النضير بعد وقعة أحد؛حيث حاولوا أكثر من مرة قتل النبي صلى الله عليه وسلم غدراً، فأجلاهم عن المدينة أيضاً،[٢٩] ثم خان بنو قريظة في وقعة الخندق؛حيث صرحوا بنقضهم للعهد،وهموا بالهجوم على المسلمين من وراء ظهورهم وقريش أمامهم، فحاصرهم النبي صلى الله عليه وسلم فطلبوا أن يحكم فيهم سعد بن معاذ رضي الله عنه،فاستجاب لهم،فحكم فيهم بقتل رجالهم. [٣٠]بعد هذا يمكن إيضاح المراد من قوله عليه الصلاة والسلام:(لاتبدءوا اليهود والنصارى بالسلام،وإذا لقيتموهم في طريق فاضطروهم إلى أضيقها) [٣١] ففي ضوء ما تقدم ،وضوء الأسس العامة في شرعنا الحكيم يتضح المراد:بأن هذا الحديث لايمكن العمل بمطلق ظاهره في كل زمان وكل مكان؛لأن فهمه بهذا الظاهر،لا يعتبر فهماً منهجياً، وسوف يؤدي إلى ثلاث سلبيات:

الأولى: تعارضه مع القاعدة الأساسية في شرعنا وهي: درء المفاسد مقدم على جلب المصالح؛ فالعمل بظاهره إساءة إلى سمعة الإسلام اليوم،وهي مضرة جسيمة جداً،ولا يخفى تصورها على أدنى عاقل.

الثانية:تقدم أن الله عز وجل أمرنا بالعدل والإحسان إلى غير المسلم الذي لايعادينا،ولا يخطط لقتل المسلمين،وفي عصرنا الحاضر توجد شريحة من غير المسلمين لايعادوننا،فلا يمكن تطبيق الحديث على هؤلاء.

---

[٢٧] انظر: سير ابن هشام 2/119-123، سبل الهدى والرشاد 3/555،وانظر الهامش من الصفحة نفسها،والوثيقة بلغت(47) مادة،وتوجد نسخة منها في متحف برلين،وقد حققها الدكتور محمد حميد الله الحيدرآبادي في كتابه (مجموعة الوثائق السياسية في العهد النبوي والخلافة الراشدة) نشر القاهرة 1941 م.

[٢٨] انظر: طبقات ابن سعد 2/28،سبل الهدى والرشاد4/266

[٢٩] صحيح البخاري،كتاب المغازي(4028) صحيح مسلم،كتاب الجهاد(1765-1766) سنن أبي داود،كتاب الخراج(3004) وانظر:سيرة ابن هشام3/199،طبقات ابن سعد 2/57و74،سبل الهدى والرشاد4/451و7/5.

[٣٠] البخاري،كتاب المغازي (4117-4122)وانظر :الطبقات الكبرى 2/74،سيرة ابن هشام 2/194،سبل الهدى والرشاد7/5.

[٣١] صحيح مسلم،كتاب الاستئذان،باب النهي عن ابتداء أهل الكتاب بالسلام،وكيف يرد عليهم 4/1707(2167)

الثالثة:من القواعد العامة في الشرع: (لا ضرر ولاضرار) [٣٢] حتى في غير المسلم الذي لايعادي المسلمين؛لذا فالإضرار بهم بالتضييق عليهم في الطريق مخالف صراحة للقاعدة السالفة الذكر،قال الإمام النووي رحمه الله عند شرحه لهذا الحديث: لايترك للذمي صدر الطريق-إذا ازدحم-بل يُضطر إلى أضيقه إذا كان المسلمون يُطَرِّقون-أي ينزلون مضايقه حال زحمته- فإن خلت الطريق من الزحمة فلا حرج،وليكن التضييق بحيث لا يقع الذمي في وهْدة- حفرة- ولا يصدمه جدار ونحوه،والله أعلم[٣٣].اهـ

وما ذكره النووي يمكن العمل به في ظرف وزمن،سيأتي وصفه بعد قليل.

ومما يجب أن لا يفوتنا معرفته في هذا المقام:احترام النبي صلى الله عليه وسلم للجوهر الإنساني مطلقاً مسلماً كان أوغير مسلم؛فعن قيس بن سعد وسهل بن حنيف رضي الله عنهما قالا:(إن النبي صلى الله عليه وسلم مُرت به جنازة فقام،فقيل له:إنها جنازة يهودي.فقال:أليست نفساً) [٣٤]

فإذا انطلقنا في فهم الحديث من هذا المبدأ؛كنا في فهمه على صواب؛نعم يمكن تطبيق الحديث في الظروف الآتية:

-عندما يكون الإسلام عزيزاً في أهله،والكلمة والحكم له،وكان غير المسلمين يضايقون المسلمين في الطريق،ولم يثبت عليهم قتل مسلم؛فعلى المسلم عندئذ أن يمشي بعز مع التحرز عن الإضرار بالطرف الآخر؛فعز المسلم عز للإسلام.

نعم الغالب والمتوقع أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال هذا الحديث، عندما بدأ اليهود بإظهار العداء للمسلمين بعد انتصارهم في غزوة بدر،وبدءوا بالدعاء على المسلمين بالموت ،بأسلوب السلام عليهم؛حيث كانوا يقولون للمسلم :السام عليك. يعني: الموت

[٣٢] أصل هذه القاعدة حديث ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم،أخرجه مالك في الموطأ كتاب الأقضية ،باب القضاء في المرفق 745/2،وأحمد في المسند313/1 و327/5،ابن ماجة ،كتاب الأحكام،باب من بنى في حقه ما يضر بجاره 784/2(2340-2341) وأخرجه غيرهؤلاء أيضا، وقد اتخذه الفقهاء قاعدة فقهية كلية،انظر:الأشباه والنظائر لابن نجيم(96) شرح الكوكب المنير442/4،الأشباه والنظائر للسيوطي86

[٣٣] شرح صحيح مسلم 147/14

[٣٤] البخاري،كتاب الجنائز(1312) مسلم كتاب الجنائز(81)

عليك.فعلمهم رسول الله صل الله علي وسلم الرد عليهم بالمثل دون إثارة ضجة؛حيث قال:(إن اليهود إذا سلموا عليكم يقول أحدهم:السام عليكم. فقولوا: وعليك)[٣٥]

وفي هذا المقام يحسن التنبيه إلى أمر آخر، وهو: أن النبي صلى الله عليه وسلم مكث في مكة ثلاثة عشر (13)عاماً يمارَس فيها على الصحابة رضوان الله عليهم أشدُ التعذيب والاضطهاد، ولم يسمح فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى برفع العصا،ولما بلغ التعذيب مداه سمح بالهجرة إلى الحبشة،ثم إلى المدينة المنورة،ولم يسمح بالضرب، وفي هذا درس مهم لشبابنا المعاصر للإفادة منه؛ كيلا نسيء صورة الإسلام في صدور المسلمين وغيرهم؛فإن الإسلام يحتاج إلى حسن عرض؛لأن الطلب عليه قليل،بارك الله في العقلاء الحكماء،(ومن يُؤت الحكمةَ فقد أوي خيراً كثيراً وما يذَّكر إلا ألوا الألباب)[٣٦]

النقد الثاني هو: **لظاهرة تصرف الرواة في بعض الأحاديث في نظر الناقد:** بأنهم يتمسكون بتصرف الرواة في بعض الأحاديث التي يُشْكل فهمها في الظاهر،دون أن يعتمدوا على ظاهر السنة؛وكأنه يريد القول:إن المحدثين يهربون من ظاهر الحديث المحرج،إلى أنه من تصرف الرواة؛لجواز الرواية بالمعنى.

-والجواب:أن الواقع عكس ذلك تماماً،وإيضاح ذلك بالآتي:

* تحديد مقدار ومعدل وجود تصرف الرواة في السنة.

*وصف تصرف الرواة علمياً.

*معرفة أثرها في دلالة ألفاظ الحديث،وأحكامه ومعانيه.

أما تحديد معدل تصرف الرواة ؛ فإن تصرف الرواة، من العسير أن نحصل له على معدل يبرز فيه كظاهرة في السنة،إذا قيس بعدد أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم الصالحة للاحتجاج بها، على مستوى الأحكام والفضائل؛فأحاديث الصحيحين لاتقل عن ستة آلاف (6000)حديث دون تكرار،ولو جمعنا زوائد السنن الأربعة ومسند الإمام أحمد على الصحيحين لكانت ضعف هذا الرقم وأكثر،والأحاديث التي عرض لها شراح الصحيحين والسنن بذكر تصرف الرواة في بعض ألفاظها، لم

[٣٥] صحيح مسلم، كتاب السلام(2164)
[٣٦] البقرة 269

تزد على خمس وأربعين (45)حديثاً؛لذا ذكرت هذا المعدل كيلا يُغتر بكلام أي ناقد لهذا الجانب،ظاناً أن كتب السنة مليئة بهذا النوع.

أما الوصف العلمي لتصرف الراوي فيُعرف تصرف الراوي في روايته الحديث، إذا كان راويه عن النبي صلى الله عيه وسلم واحداً وليس أكثر؛فعندما تتعدد الألفاظ للمعنى الواحد، يدل ذلك على تعدد المعاني أيضاً،وذلك ينبني عليه تعدد الحكم، وهذا الأصل في التعامل العلمي والمنهجي مع الألفاظ ودلالاتها وأحكامها،وهذا الأمر غير ممكن بحال من الأحوال،إذا كان الراوي للحديث واحداً؛لأن ذلك يدل على اضطراب الراوي في روايته في الظاهر،وعدم صلاحية هذا الحديث للاحتجاج به، إذا تعلق بألفاظه المضطربة حكم شرعي،ولم يتيسر علمياً فهمه فهماً واضحاً، بتأويل اللفظ المشكل،ولا بترجيح أحد الألفاظ على الأخرى بمرجح علمي؛أما إن كان اختلاف ألفاظه لاتتعلق بحكم شرعي ،ولا بمعنى يؤثر سلباً على سياق المعنى العام؛فذلك يعني أنه من تصرف الراوي نفسه،وذلك لأسباب:

– منها: قد يعبر أحدهم عن معنىً اليوم بلفظ لم يعبر به في الأمس؛إما من باب التفنن في العبارة؛أو يرى أحد اللفظين أقرب دلالة من الآخر على المراد؛أو بقصد الاختصار بحذف أحد اللفظين لدلالة الآخر عليه؛أو حذف جواب الشرط لدلالة السياق عليه؛أو التصرف في صيغة الأمر:فمرة بصيغة افعل،وأخرى بأسلوب الحصر الذي يبدأ بالنهي ثم بالأمر المؤَّكد بأداة الحصر؛أو بتقديم التأريخ أو تأخيره؛أو حذف اسم رجل في المتن اختصاراً،كل ذلك دون تغيير في المعنى والحكم الذي تضمنه الحديث،والسبب في جميع ذلك:أن أكثر الرواة من الصحابة ومن بعدهم يعتمدون الرواية بالمعنى؛لأن الإنسان بفطرته يعسر عليه رواية ألفاظ ماسمعه في الغالب؛وإنما يتمكن من التعبير عما فهمه،وهنا لابد من إتقان اللغة العربية حتى يتمكن من التعبير عن المراد،والصحابة الكرام هم عربٌ أقحاح ومصدرٌ للغة العربية.

أما معرفة أثر تصرف الرواة؛فليس تصرف الرواة أصلاً وأساساً يركن إليه أو يعول عليه قط، في تغيير الحكم الذي دل عليه الحديث؛وإنما ليخدم المعنى والحكم نفسه؛لذا يذكر في سياق الجمع بين معاني الألفاظ المتعددة، دفعاً لتعارضها في الظاهر؛كيلا تشتبه في نظر غير المتخصص،ولا يقول متعسف :قال رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا وذاك، ليدل ذلك على جواز فعل الأمرين،أو نحو ذلك،

ناسباً ذلك إلى النبي صلى الله عليه وسلم،والواقع عكس ذلك! وهدف المحدثين من الجمع بين الألفاظ المتعارضة الوصول إلى المعنى المحكم المنضبط، الذي دلت عليه شواهد أخرى من السنة؛أو لتأكيده.

- إن تعامل المحدثين مع تصرف الرواة لايُخرم عندهم قاعدة فقهية أو لغوية،ولا يغير حكماً؛لأن المعول عليه في ذلك ظاهر السنة،والقواعد العامة التي أفرزتها السنة،ومن عدم العلم الاعتماد على تصرف الرواة في ذلك؛أو نسبة ذلك إلى السلف، ومثل ذلك لا يخفى على المتخصص! ويشهد لذلك قول الحافظ ابن حجر في سياق ذكر تصرف الرواة :لايكون حجة في اللغة.وقال أيضاً:لاحجة فيه لخرم قاعدة.وقال أيضاً:الحمل على ظاهر الأخبار.[٣٧]

بعض نماذج من تصرف الرواة:

- أخرج البخاري قوله عليه الصلاة والسلام:(مَن توضأ نحو وضوئي هذا، ثم صلى ركعتين لايحدث فيهما نفسه،غفر له ما تقدم من ذنبه) فقد ورد بلفظ(مَن توضأ وضوئي هذا)و(مَن توضأ مثل هذا الوضوء)[٣٨]قال الحافظ ابن حجر:هذا من تصرف الرواة،و(نحو) تطلق على المِثلية مجازاً،و (مثل) وإن تطلق على المساواة لكن بالغالب.[٣٩]
- أخرج البخاري من حديث أبي جُحيفة رضي الله عنه،قال:(خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم بالهاجرة،فأُتي بوَضوء – ماء للوضوء- فتوضأ،فصلى بنا الظهر والعصر،وبين يديه عَنَزة- حَربة بقدر نصف الرمح،وتطلق على العُكازة-والمرأة والحمار يمرون من ورائها) [٤٠]قال الحافظ ابن حجر:أراد من ذلك الجنس،يؤيده رواية :(والناس والدواب يمرون)أو أراد الحمار وراكبته،فالظاهر أن الذي وقع هنا من تصرف الرواة.[٤١]
- أخرج البخاري من حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً:(صلاة الرجل في الجماعة تضعف على صلاته في بيته، وفي سوقه، خمسة وعشرين ضعفاً. . . .الحديث) [٤٢]قال الحافظ ابن

[٣٧] انظر:فتح الباري 265/11و288و485
[٣٨] انظر:فتح الباري260/1
[٣٩] المصدر السابق
[٤٠] كتاب الصلاة(499)
[٤١] فتح الباري 576/1
[٤٢] كتاب الأذان(647)

حجر:ورد (جزءاً)و(درجة)و(صلاة) فالظاهر أن ذلك من تصرف الرواة،ويحتمل أن يكون من التفنن في العبارة.[43]

والأمثلة على ذلك متعددة.[44]

الحديث الثاني: عن عائشة رضي الله عنها قالت:(توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم ودرعه مرهونة عند يهودي بثلاثين صاعاً من شعير)[45]

قال بعض الأفاضل: رهن النبي صلى الله عليه وسلم درعه عند يهودي؟بينما اليهود أُخرجوا من المدينة منذ زمن؟ وقال: هل يرهن القائد سلاحه للعدو؟وهل عُدم المسلمون الذين يقدمون لقائدهم ما يحتاجه؟

الجواب:إن هذا اليهودي اسمه:أبو الشحم من بني ظفر،وقد روى الإمام الشافعي هذا الحديث وسماه[46]،فلا يمنع في عدل الإسلام بعد إجلاء النبي صلى الله عليه وسلم اليهودَ من المدينة بخيانتهم للعهد، أن يترك فيها من لم يخن؛بل هو المتعين،وهذا الحديث دليل صريح على ذلك؛فقد أخرج البيهقي في السنن الكبرى والصغرى [47]:(أن أبا الشحم اشترى– بعد قتل من خانوا العهد من بني قريظة– امرأة عجوزاً وولدها) وبنو قريظة آخر من نقض العهد من اليهود بعد الخندق،وكان ذلك في السنة الخامسة للهجرة،وقال الإمام ملا علي القاري:قد ثبت أن أبا بكر رضي الله عنه فكَّ درع النبي صلى الله عليه وسلم بعد الوفاة النبوية، وأسلمها إلى علي رضي الله عنه.[48] وقد رُوي ذلك مسنداً من طريق جابر رضي الله عنه،ومُرسلاً من مراسيل عامر الشعبي رحمه الله،وهذا يؤكد أن اليهودي عاش في المدينة بعد الوفاة النبوية؛فما المانع في عدل الإسلام وإنصافه من عدم القصاص من غير المحارب، والتعامل معه بالقسط والمعروف، وفق قوله تعالى :(لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ولم يخرجوكم من دياركم أن تبروهم وتقسطوا إليهم إن الله يحب المقسطين)[49]

---

[43] فتح الباري132/2

[44] للاستزادة من ذلك،انظر: جامع العلوم والحكم 52/1،فتح الباري 485/11و1/1،1/74،1/78،252/91،و312و69/2و132و142و183و283و3،40/315و64و99و185، 17/4و19و113و6،7/172،8/311،83/40و218و312و609و682و711،شرح الزرقاني على الموطأ 268/2،شرح السيوطي لسنن النسائي67/5،عون المعبود136/7.وثمة إحالات أخرى تستوفي أل(45)حديثاً كما سبق ذكره.

[45] البخاري،الجهاد 99/6(2916)

[46] المسند148/1(719)

[47] 217/9(18328) الصغرى103/8

[48] انظر:مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح 94/6 ،وفتح الباري 142/5

[49] الممتحنة 8-9

وأما قول الأخ الفاضل:وهل يرهن القائد سلاحه؟ فالجواب:أن رسول الله صلى الله عليه وسلم هو قائد ومشرِّع؛فإن ثبت فعله لأمر ما في سياق الإباحة؛فذلك أمر مشروع ؛لأنه لايُشرِّع إلا بوحي.

ثم إن أبا الشحم اليهودي لم يكن معادياً؛ولو كان معادياً؛لكان مصيره مصير أصحابه الذين نقضوا العهد!ولم يتعامل معه النبي صلى الله عليه وسلم بمثل هذه المعاملة التي عامله بها، والتي أمر الله بها في الآية السالفة الذكر من سورة الممتحنة!

وفي سلوك النبي صلى الله عليه وسلم هذا الأسلوب مع أبي الشحم،دليل على استيعاب الإسلام غير المسلمين،في التعاملات المالية وغيرها.

وأما قوله:وهل عُدم المسلمون الذين يقدمون لقائدهم مايحتاجه؟

فالجواب:لا يقاس غير النبي صلى الله عليه وسلم عليه في مثل هذه الأمور،وخاصة في عصرنا الحاضر ؛ففعل النبي صلى الله عليه وسلم ذلك ينطلق من كمال العفة وعزة النبوة والرسالة؛نعم لم يمنع أبا بكر رضي الله عنه من أن يقدم لرسول الله صلى الله عليه وسلم أيام الهجرة ما تحتاجه ذات الهجرة من مؤنة،أما فيما يخص شخصَ النبي صلى الله عليه وسلم فكان يقبل الهدية ويكافىء عليها،ولا يقبل من أبي بكر و لاغيره عطاء إلا بالمقابل العاجل أو الآجل، فأول ما قدمه أبو بكر للنبي صلى الله عليه وسلم بشأن الهجرة كان ناقة ليركبها عليه الصلاة والسلام،فقال :(لا إلا بالثمن)[٥٠] وقال: (ما لأحد عندنا يد إلا كافأناه عليها؛ما خلا أبا بكر؛ فإن له عندنا يداً يكافئه الله بها يوم القيامة)[٥١] نعم قد دفع أبو بكر رضي الله عنه ثمن أرض المسجد النبوي؛ بعد استقراره عليه الصلاة والسلام في المدينة،وعيّن مكان المسجد حيث بركت الناقة، وسأل عن أصحاب الأرض فجاؤوا،فقال:(ثامنوني بحائطكم)[٥٢] أي اذكروا لي ثمنه، فأبوا إلا أن يقدموه لله ورسوله،فأمر أبابكر فدفع إليهم عشرة دنانير من الذهب؛ [٥٣]لذا قال:(ليس من الناس أحد أمنَّ علي في نفسه وماله من

[٥٠] البخاري كتاب مناقب الأنصار (3905)
[٥١] سنن الترمذي (3662)
[٥٢] البخاري،كتاب الصلاة(428)وانظر:فتح الباري526/1و246/7و266.
[٥٣] ذكر ذلك موسى بن عقبة بروايته عن معمر عن الزهري.انظر:فتح الباري526/1و246/7و266 ،وقال الإمام مالك وغير واحد من الأئمة:إن سيرة موسى بن عقبة أصح السير،وكانوا يسمون كتب السيرة بالمغازي؛قال أبو عبد الله الحاكم: قد ذكر جماعة من الأئمة أن أصح المغازي كتاب موس بن عقبة عن ابن شهاب الزهري.انظر:معرفة علوم الحديث 675 ،سير أعلام النبلاء 116/6،الرسالة المستطرفة 110 .قلت:وموسى بن عقبة يروي سيرته من طريق معمر ويونس بن يزيد عن الزهري ،وهما أثبت الناس في الزهري،كما يرويها من غير طريقهما أيضاً.

أبي بكر بن أبي قحافة) [٥٤] وكان يكافئ ويرد الحق لأصحابه، مما أفاء الله عليه،دون أن يدّخر لنفسه إلا قليلاً لا يكفي لعياله؛لذا كثيراً ما يقترض ليجلب القوت لعياله؛فعن أنس بن مالك رضي الله عنه قال(لقد رهن رسول الله صلى الله عليه وسلم درعه بشعير،ولقد سمعته يقول:ما أصبح لآل محمد إلا صاع ولاأمسى.قال أنس:وإنهم لتسعة أبيات) [٥٥]

الحديث الثالث: عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال :كانت بنو إسرائيل يغتسلون عراة ينظر بعضهم إلى بعض،وكان موسى رجلاً حيياً ستيراً يغتسل وحده،فقالوا:والله ما يمنع موسى أن يغتسل معنا إلا أنه آدر- الأدرة نفخة في الخصية- فذهب مرة يغتسل،فوضع ثوبه على حجر ففر الحجر بثوبه،فخرج موسى في إثره يقول:ثوبي ياحجر.حتى نظرت بنو إسرائيل إلى موسى،فقالوا:والله ما بموسى من بأس.وأخذ ثوبه فطفق بالحجر ضرباً) [٥٦]

قال بعض الفضلاء:إن معنى هذا الحديث محرج؛لأنه يدل على تبرئة الله لرسوله موسى عليه الصلاة والسلام، بأسلوب لا يتناسب مع مقام الرسالة،وذلك يثير الشك في صحته.

والجواب عن ذلك:

إذا كان الأمر يتعلق بالأسلوب المناسب مع مقام الرسالة فلماذا زوّج الله رسوله نوحاً ولوطاً عليهما الصلاة والسلام من نساء على غير دينهم وأهدافهم؟ علماً أن ذلك يشكل إحراجاً كبيراً عليهما تجاه أتباعهم؛بل وفي المعاملة الأسرية يومياً!

ولماذا زوج الله عدوه فرعون المرأة الصالحة آسية ؟وذلك -بدون شك- يمثل إحراجاً كبيراً لها أيضاً !سواء كانت كاتمة إيمانها أو معلنة إياه،فكلا الحالين محرج!وجميع ذلك لايتناسب في الظاهر مع مقام الرسالة والصلاح،قال تعالى:(ضرب الله مثلاً للذين كفروا امرأة نوح وامرأة لوط كانتا تحت عبدين من عبادنا صالحين فخانتاهما فلم يغنيا عنهما من الله شيئاً وقيل ادخلا النار مع الداخلين،وضرب الله

---

[٥٤] البخاري،كتاب الصلاة (466)
[٥٥] البخاري أول كتاب الرهن(2508)
[٥٦] البخاري،كتاب الغسل(278-3404-4799)

مثلاً للذين آمنوا امرأة فرعون إذ قالت رب ابن لي عندك بيتاً في الجنة ونجني من فرعون وعمله ونجني من القوم الظالمين).[٥٧]

ولا يقال في هذا المقام:إن بني إسرائيل كانوا من الذين آمنوا بموسى!لأنهم لو كانوا غير مؤمنين لكان الإحراج أخف!

والجواب:أن الواقع على العكس؛لأن الأمر يقتضي ما يدعوهم إلى الإيمان،ومثل هذا الواقع يقلص من إقبالهم على الإيمان،والإحراج الأشد أن قرن الله رسوله نوحاً ولوطاً بزوجات على عداوة عقائدية جذرية معهما،أما موسى مع قومه فكانت التبرئة بأسلوب كريم؛وذلك:

1-لأنها من جنس ما اعتادوه،والإنسان لايستنكر مما هو معتاد لديه؛وإنما من عكسه.

2-قرنها الله بمعجزة لتشد مشاعرهم ليزدادوا إيماناً بموسى واحتراماً وتقديراً له.

3-لما شكّت قلوبهم بما يخل ويقلل من مقام النبوة عندهم، أصّل فيها اليقين من جديد بهذه المعجزة لينبعث من أعماق قلوبهم ومشاعرهم.

الحديث الرابع:روى البخاري في صحيحه[٥٨] عن بدء الوحي،ثم عن فترته بزيادة رواها معمر بن راشد عن الزهري،وهي:(وفتر الوحي فترة حتى حزن النبي صلى الله عليه وسلم فيما بلغنا حزناً، غدا منه مراراً كي يتردى من رءوس شواهق الجبال،فكلما أوفى بذروة جبل لكي يلقي منه نفسه، تبدى له جبريل فقال:يا محمد،إنك رسول الله حقاً.فيسكن لذلك جأشه،وتقر نفسه فيرجع،فإذا طالت عليه فترة الوحي غدا لمثل ذلك،فإذا أوفى بذروة جبل تبدى له جبريل، فقال له مثل ذلك.

فقد قيل إن هذه الزيادة ضعيفة؛لأنه من غير المعقول أن يفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم مثل هذا الفعل!!! الجواب عن ذلك بما يلي:

إن هذا الخبر هو من زيادة معمر بن راشد – وهو ثقة ثبت فاضل [٥٩]- عن الزهري- وهو متفق على إمامته وإتقانه[٦٠]- والدليل على ذلك ما يلي:

[٥٧] التحريم 10-11
[٥٨] كتاب التعبير(6982)
[٥٩] التقريب 629(6809)

1_ أن البخاري أخرج **حديث بدء الوحي** في صحيحه من طرق تدور على الزهري، وهو يرويه عن عروة عن عائشة رضي الله عنها ؛ فقد رواه من طريق عُقيل بن خالد الأيلي، عن الزهري في مقدمة الصحيح، وفي كتاب التفسير أيضاً ، ورواه من حديث يونس بن يزيد بن أبي النجاد الأيلي عن الزهري في التفسير أيضاً،[٦١] وليس في الموضعين هذه الزيادة، وينتهي الحديث فيهما عند قول عائشة رضي الله عنها: (وفترالوحي) ثم في كتاب التعبير أورد الحديث من طريق معمر بن راشد عن الزهري وذكرها.[٦٢]

2_أن الزيادة ابتدأت بقول الزهري : فيما بلغنا . ضمن السياق التالي : وفتر الوحي فترة حتى حزن النبي صلى الله عليه وسلم **فيما بلغنا** حزناً غدا منه مراراً كي يتردى من رؤوس شواهق الجبال .....) فهي من بلاغات الزهري ، قال الكرماني هذا هو الظاهر ، ويحتمل أن يكون قد بلغه بالإسناد المذكور- المتصل- والأول هو المعتمد. اهـ[٦٣].

قلت لو كانت الزيادة من رواية عقيل ويونس لذكرها من طريقهما أيضاً ، وقول الزهري فيما بلغنا مشعر بكونها غير موصولة.

3_ صرح الإمام الحميدي في جمعه بين الصحيحين أنها من زيادة معمر ، وكذا أبو نعيم في مستخرجه، وكذا أبو بكر الإسماعيلي .[٦٤]

4_ أخرج الحديثَ الإمامُ مسلم [٦٥] وأبو نعيم والإسماعيلي من طريق الليث بن سعد عن عقيل بن خالد عن الزهري بدونها .

ولما تقدم اعتمد الحافظ ابن حجر وبدر الدين العيني أنها من زيادة معمر .[٦٦]

---

[٦٠] التقريب 591(6296)
[٦١] (4954-4953)
[٦٢] (6982)
[٦٣] انظر:فتح الباري 360-359/12
[٦٤] المصدر السابق
[٦٥] 139/1(160)
[٦٦] انظرلما تقدم:المصدر السابق

فأسلوب البخاري في عرضه لها يشير إلى أنها ليست من الموصول عنده،أو أن أصلها المتصل ليس على شرطه، فلم يخرجها بإسنادها وإن كان قوياً،وذلك غاية في دقة البخاري في التمييز بين الروايات،وذلك من أسلوبه الدقيق في تعليل ما ليس على شرطه.

أما درجة أصلها المتصل من الصحة؛ فإنه لا يخفى أن معمر بن راشد ثقة إمام فاضل ومع ذلك لم ينفرد بها عن الزهري؛ وإنما شاركه فيها النعمان بن راشد– وهو صدوق سيء الحفظ [٦٧] ــ عن الزهري موصولاً عن عروة عن عائشة رضي الله عنها ، أخرجها الطبري في تفسيره لسورة الضحى.

وأخرجها الإمام أحمد رحمه الله،من حديث عبد الرزاق،عن معمر عن الزهري–قال معمر– فذكر حديثاً،ثم قال:قال الزهري:فأخبرني عروة عن عائشة، وساق حديث بدء الوحي بطوله وفيه هذه الزيادة.[٦٨]

وأخرجها أبو الفتح بن سيد الناس اليعمري [٦٩]، موصولة من طريق أبي بشر الدولابي، وهو: محمد بن أحمد بن حماد،عن يونس بن عبد الأعلى بن ميسرة الصدفي المصري،عن عبد الله بن وهب بن مسلم القرشي المصري،عن يونس بن يزيد بن النجاد الأيلي،عن الزهري،عن عروة،عن عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها؛والدولابي قال عنه الدارقطني:تكلموا فيه،ما تبين من أمره إلا خير.وبمثل ذلك قال ابن عدي.

قلت:والسبب في كلام بعضهم فيه هو انتصاره للمذهب الحنفي في تقوية حديث:

(القهقهة في الصلاة)[٧٠] للاحتجاج به.

وأما يونس بن عبد الأعلى فثقة، وأخرج له مسلم. [٧١]وعبد الله بن وهب ثقة حافظ. [٧٢]ويونس بن يزيد الأيلي ثقة،وهو من أثبت الناس في الزهري.قال ذلك يحي بن معين وابن المديني وأحمد بن صالح

---

[٦٧] التقريب 654(7154)
[٦٨] المسند 232/6
[٦٩] انظر:عيون الأثر في فنون المغازي والسير 170/1
[٧٠] انظر:سؤالات حمزة السهمي للدارقطني 115 (82) ميزا الاعتدال 459/3 ،المغني في الضعفاء للذهبي 155/2(5255) سير أعلام النبلاء 309/14 ،لسان الميزان506/6،وحديث القهقة في الصلاة(من ضحك في الصلاة قهقهة فليعد الوضوء والصلاة) انظر لتخريجه:نصب الراية لأحاديث الهداية48/1
[٧١] التقريب 710(7908)
[٧٢] التقريب 388(3694)

المصري.وقال الحافظ ابن حجر:وثقه الجمهور مطلقاً،واعتبروه من أوثق الناس في الزهري –إن حدث من كتابه – مع مالك ومعمر بن راشد وابن عيينة وزياد بن سعد .اهـ [٧٣]بتصرف يسير

قلت:هذا من حيث النظر؛وأما من حيث التطبيق فقد روى عنه الجميع عن الزهري مطلقاً دون التقيد بما حدث به من كتابه أو من حفظه؛فقد أخرج له البخاري عن الزهري ثلاثاً وسبعين (73)رواية في معظم أبواب الصحيح أصلاً ومتابعة،ومسلم إحدى وعشرين(21)رواية،وأحمد أربعاً وسبعين (74) رواية، [٧٤]كما أخرج له عن الزهري أصحاب السنن وغيرهم،ولعل تلك الكثرة في الرواية عن الزهري هو السبب الذي جعل الذهبي لايذكر في كتابه المختصر في أحكامه في الرواة المسمى ب (الكاشف) [٧٥]إنكار الإمام أحمد بعض الأحاديث التي أخطأ فيها؛لغلبة الاعتماد على ما رواه عنه،والله أعلم.

ـــ أما استنكار العقل المعاصر لمفهوم هذه الزيادة؛ فالجواب عنه بما يلي:

إن الرسل عليهم الصلاة والسلام بشر،تتوفر فيهم جميع الفطر البشرية النفسية والمادية والروحية؛ لكنها سامية جداً، ولا تتوجه إلا إلى خير الاستقرار النفسي والبناء والتنمية، ليتسنى لهم فهم ميولات البشر ونزعاتهم، وأسباب تفاعلاتهم، وردة أفعالهم، ومن ثم ليتمكنوا من هدايتهم نحو الطريق الصحيح؛من هذا المبدأ لا يمتنع فيهم الخوف مما لم تألفه العين؛ فنبي الله إبراهيم عليه السلام عندما جاءه الملائكة بصورة البشر، وهيأ لهم طعام البشر، ورأى أيديهم لا تصل إليه نكرهم وأوجس منهم خيفة ، وموسى عليه السلام لما رأى عصاه تهتز كأنها جان ولى مدبراً ولم يعقب.

ورسولنا الكريم عليه الصلاة والسلام، لما فاجأه الوحي في غار حراء وهو مستقر فيه بمفرده اعتراه الرعب، وقد صرح بذلك كما في حديث عائشة وجابر رضي الله عنهما ، ولما ألف ذلك وأيقن أنه جبريل، ثم فتر عنه شك في نفسه أن الله لن يشأ تكليفه بالرسالة لعدم أهليته ـــ وذلك غاية في كمال العبودية لله عز وجل ـــ فكان موته هو الأولى لديه من أن يعيش حياته وربه غير راض عنه، لعدم أهليته لحمل رسالة ربه، فتداركته العناية الربانية، بأن تبدى له جبريل بين السماء والأرض قائلاً

[٧٣] انظر:هدي الساري455 ،تهذيب الكمال 551/32 الميزان484/4(9924) الكاشف404/2(6480)التقريب711(7919

[٧٤] جرى ذلك بإحصائي الخاص بطريق الحاسوب.

[٧٥] 404/2 (6480)

:(يا محمد أنت رسول الله حقاً وأنا جبريل) وذلك أسلوب تربوي في تهيئة الله عز وجل لنبيه الكريم عليه الصلاة والسلام؛ لتحمل عبء الرسالة .

فلا يمنع في تلك الفترة ومثل ذلك السبب من أن يخطر ذلك على قلب النبي صلى الله عليه وسلم؛**فالأمر ضمن مرحلة خاصة تضمنت مسئوليةً ذات قيمة استثنائية يتيمة.**

ولم يستبعد الإمام الإسماعيلي والحافظ ابن حجر وبدر الدين العيني طروء مثل ذلك من النبي صلى الله عليه وسلم في تلك الفترة.[٧٦]

الحديث الخامس:ضعَّف بعض الفضلاء حديثاً في صحيح البخاري: (لولا حواء لم تخن امرأة زوجها)[٧٧] وبنى تضعيفه للحديث على أن حواء قد خانت آدم في شرفها ؛ فخيانة بناتها بسببها ،وذلك يستحيل من أمِّنا حواء؛فالحديث مناقض للعقل والمنطق في نظره لذا ضعفه،ولا شك أنه حصر معنى الخيانة في الشرف.

والجواب:إذا كان الأمر كذلك فمن هو الرجل الآخر الذي كان يسكن الجنة مع آدم وحواء، حتى يُتصور منها هذا النوع من الخيانة؟!وما معنى خيانة امرأة نوح وامرأة لوط إذاً؟!

إن الخيانة من المشترك اللفظي، الذي اتحد لفظه وتعددت معانيه؛فيطلق على خيانة العهد،وخيانة الأمانة المالية عند المؤتمن،وخيانة الشرف من الرجل أو المرأة،وإضمار الإنسان غير ما يُظهر؛فإذا سكت وأومأ بعينه فقد خان،ومنها مسارقة النظر إلى مالايحل في شرع الله عز وجل،ولها معانٍ أخرى.[٧٨]

الحديث السادس: عن أبي هريرة رضي الله عنه قال:قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: إن الله قال:(من عادى لي ولياً فقد آذنته بالحرب،وما تقرب إلي عبدي بشيء أحب إلي مما افترضته عليه،وما يزال عبدي يتقرب إلي بالنوافل حتى أحبه؛فإذا أحببته كنت سمعه الذي يسمع به،وبصره الذي يبصر

---

[٧٦] انظر:فتح الباري12/359-360

[٧٧] البخاري آول كتاب أحاديث الأنبياء(3330) مسلم آخر كتاب الرضاع(1470)

[٧٨] انظر:المفردات للراغب الأصفهاني1/163 ،النهاية في غريب الحديث2/89 .

به،ويده التي يبطش بها،ورجله التي يمشي بها،وإن سألني لأعطينه،ولئن استعاذني لأعيذنه،وما ترددت عن شيء أنا فاعله ترددي عن نفس المؤمن يكره الموت وأنا أكره مساءته)[٧٩]

اعترض بعض الفضلاء مضعفاً هذا الحديث،بسبب ما دل عليه ظاهر معناه من تشبيه الخالق بالمخلوق،وسأتحدث مجيباً عن ذلك عبر المراحل الآتية:

الأولى: معناه الظاهر،وموقف السلف من معناه،المسمى عندهم بآيات الصفات وأحاديثها،كما يسمى بالمتشابه أيضاً؛بمعنى :يشتبه فهمه على القارىء والسامع.

الثانية:مدى تأثير المعنى المتشابه على صحة الحديث.

الثالثة:واقع إسناد هذا الحديث عند المحدثين من حيث الصحة والضعف.

أما كونه من المتشابه فإنه قد ورد في القرآن قبل السنة، وقد بيَّن لنا القرآن الكريم موقفنا منه، بقوله تعالى :(هو الذي أنزل عليك الكتاب منه آيات محكمات هن أم الكتاب وأخر متشابهات؛فأما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله ،وما يعلم تأويله إلا الله والراسخون في العلم يقولون آمنا به كل من عند ربنا وما يذكر إلا أولو الألباب)[٨٠] فقد أفادت الآية الآتي:

1-وجود المحكم والمتشابه في القرآن الكريم،وذلك بعلم الله وحكمته وإرادته سبحانه.

2-أن المتشابه لا يعلم تفسيره وتأويله إلا الله عز وجل.

3-أن المؤمن العالم الفاهم يؤمن به دون أدنى ريب فيه ولا تأويل له،وذلك عين الأدب مع الله عز وجل؛لأنه لا يقحم عقله المخلوق والمحدود في إدراك ما لاقدرة له على إدراكه؛خاصة وأن الله قد بين أنه لايعلم تأويله إلا هو؟!

فتدخل العقل فيه تجاوز لحدوده وطاقاته المحدودة ، ولن يفلح في إدراك حقيقته، وسوف يدلي بدلوه في ساحة الاحتمالات والظنون لا أكثر.

[٧٩] البخاري،كتاب الرقاق(6502) ومعنى مساءته:أي أن أسيء إليه فيما يكره،وهو الموت،والموت لابد منه.
[٨٠] آل عمران 8

4-أن الذي يتتبع المتشابه؛ إنما يفعل ذلك لشك وزيغ في قلبه، ويقصد من ذلك إحداث الفتنة في قلوب الآخرين ببث الريبة والتشكيك بآيات الله ؛ اعترف بذلك أم لا ؟

وتلك المفاهيم التي أفادتها الآية، كانت الضابط لإجماع السلف الصالح رحمهم الله، في موقفهم من المتشابه في الكتاب والسنة الصحيحة ، قال الإمام البيهقي رحمه الله: ما جاء من آيات الصفات في كتاب الله ، أو رُوي منها بالأسانيد الصحيحة عن النبي صلى الله عليه وسلم، فمذهب السلف رحمهم الله إثباتها وإجراؤها على ظاهرها ، ونفي الكيفية عنها ؛ لأن الكلام في الصفات فرع عن الكلام في الذات ، وإثبات الذات إثبات وجود لا إثبات كيفية؛ فكذلك إثبات الصفات، وعلى هذا مضى السلف كلهم.اهـ[٨١]

وقال القاضي ابن عبد البر رحمه الله: أجمع أهل العلم بالسنن والفقه، وهم أهل السنة على الكف عن الجدال والمناظرة، فيما سبيلهم اعتقاده بالأفئدة، مما ليس تحته عمل- من أحكام فقهية كالحلال والواجب والسنة والحرام والمكروه ــ وعلى الإيمان بمتشابه القرآن والتسليم له ، ولما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم في أحاديث الصفات كلها وما كان في معناها. ا هـ[٨٢]

وقد حكى الإمام ابن القيم إجماع السلف على ذلك أيضاً، وقال: فقبوله من جهة التوقيف واجب ، والبحث عنه وطلب الكيفية غير جائز ، وقد قال مالك : الاستواء معلوم، والكيف غير معقول ، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة.اهـ[٨٣]

وقد أصبح قول الإمام مالك هذا ميزاناً وضابطاً يُعتمد عليه في المتشابه ، قال الشيخ ملا علي القاري رحمه الله: وهذ القول من مالك رحمه الله شافٍ، عامٌ في جميع مسائل الصفات من السمع والبصر والعلم ، والحياة والقدرة، والإرادة والنزول والغضب، والرحمة والضحك؛ فمعانيها كلها معلومة ، وكيفيتها غير معقولة.اهـ[٨٤]

وقال الحافظ ابن كثير في تفسيره لآية الكرسي : وهذه الآيات وما في معناها من الأحاديث الصحاح، الأجود فيها طريقة السلف الصالح ؛ أمرُّوها كما جاءت من غير تكييف ولا تشبيه.اهـ[٨٥]

---

[٨١] انظر: ذم التأويل للبيهقي 11/1 و25، وانظر شرح اعتقاد أهل السنة والجماعة لهبة الله بن الحسن اللالكائي 503/3.
[٨٢] الاستذكار 513/2.
[٨٣] حاشية ابن القيم على سنن ابي داود 25/13.
[٨٤] مرقاة المفاتيح 217/8.
[٨٥] التفسير القرآن العظيم 311/1.

ومما تقدم يتضح أن منهج السلف مع آيات الصفات وآحاديثها الصفات؛الإيمان بها ، وتفويض معرفة الكيفية إلى الله عز وجل، دون بناء أي تصور أو حكم على ذلك.

أما مدى تأثير ورود المتشابه في السنة على صحة الحديث؛ فما ورد في السنة من ذلك بإسناد تفرد به من فيه مقال في ضبطه، ولم يرد معنى هذا الحديث من طريق آخر بإسناد صحيح، أو لم يكن أصل معناه قد ورد بأسانيد متعددة تدل على صحة أصله، استغربوه عندئذ واستنكروه، وسجلوه في ترجمة راويه المتفرد به غمزاً في ضبطه، حتى إذا تكرر منه روايته لهذا النوع من الأحاديث طعنوا في ضبطه عندئذ، وضعفوا أحاديثه، وهدفهم من ذلك تمييز هذا النوع من الأحاديث التي لا مِرية في صحتها، وسداً لذريعة التوسع في رواية هذا النوع؛ لأنه قد يفتح ثغرة في إيمان العامة، أو يُستغل من أصحاب أهداف غير مستقيمة.

– أما واقع إسناد هذا الحديث من حيث التوثيق فقد أخرجه البخاري من حديث محمد بن عثمان بن كرامة العجلي الكوفي،عن خالد بن مَخْلَد القَطَواني،عن سليمان بن بلال التيمي،عن شريك بن عبد الله بن أبي نمر،عن عطاء بن يسار،عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً.

وجميع رجال هذا الإسناد ثقات لامقال فيهم؛ سوى خالد بن مَخْلد القطواني وشريك،وسأوضح رأي علماء الجرح والتعديل فيهما في الآتي:

أما خالد بن مخلد القطواني، فوثقه ابن حبان والعجلي وصالح بن محمد البغدادي ،وابن شاهين وعثمان بن أبي شيبة،وقال أبو داود:صدوق لكنه يتشيع.ومثل ذلك قال أبو الفتح الأزدي،وزاد:وفي حديثه بعض المناكير.وقال أحمد بن حنبل:له مناكير. وقال ابن معين وابن عدي:لا بأس به.وقد أورد له ابن عدي عشرة أحاديث أخطأ في أسانيدها، أنكروها عليه وليس منها حديث البخاري الذي نحن بصدده ،ثم قال:لعله توهماً منه أو حمل– اعتمد– على حفظه،ولم أجد في كتبه أنكر مما ذكرته،وهو عندي إن شاء الله لابأس به.[٨٦] وقال أبو حاتم الرازي:يُكتب حديثه.وقال أبو أحمد الحاكم:يُكتب حديثه ولا يحتج به.وذكره الساجي والعقيلي في الضعفاء.[٨٧]وقال الحافظ ابن حجر:كان ثَبْتَ الأخذ والأداء لايضره تشيعه،سيما لم يكن داعية إلى رأيه،وأما ما أورده ابن عدي من مناكير فلا يوجد في البخاري منها شيء.[٨٨]

---

[٨٦] الكامل في ضعفاء الرجال 904/3

[٨٧] انظر: تهذيب الكمال 163/8 ، الكاشف 368/1 ، ميزان الاعتدال 640/1 ،تهذيب التهذيب 118/3 ،تاريخ الدارمي عن ابن معين(301)

[٨٨] هدي الساري 400

اتضح مما سبق اختلاف أقوال المحدثين فيه، بسبب خطئه في الأحاديث التي ذكرها ابن عدي؛فبعضهم لم تؤثر عنده على توثيقه، وهو الحكم العام في الرجل لأنها محصورة ومعدودة؛والطرف الآخر كان على العكس؛حيث أثرت عنده على توثيقه عموماً؛لكن الإمام البخاري رحمه الله كان في الجانب الأول؛ حيث تجنب ما أخطأ فيه،وروى عنه في أربعة وعشرين (24)موضعاً من كتابه،وبدون واسطة،وأخرج عنه بواسطة محمد بن كرامة في موضعين فقط،باب التواضع وباب الرجم في البلاط،بعد هذا فما الذي يمنع البخاري من توثيقه له كما وثقه غيره ؟علماً أن توثيق البخاري له عمدةٌ في ساحة الترجيح بين أقوال المجرحين والمعدلين ، ثم إن مسلماً وأصحاب السنن قد أخرجوا له،سوى أبي داود أخرج له في كتابه (مسند مالك)

يضاف إلى ذلك أن الإمام الذهبي،وهو إمام النقد في عصره بعد الكمال المزي رحمه الله، قال عن هذا الحديث :**لولا هيبة الجامع الصحيح لعدوه في منكرات خالد بن مخلد؛** وذلك لغرابة لفظه؛ولأنه مما ينفرد به شريك بن أبي نمر وليس بالحافظ،ولم يرو هذا المتن إلا بهذا الإسناد،ولا خرّجه مَن عدا البخاري.[89]فقوله هذا دليل صريح على معرفته بالوزن العلمي للإمام البخاري وكتابه؛لذا كان له في قلبه هيبة علمية خاصة، منعته وكلَّ عالم مِن عدِّ هذا الحديث في منكرات خالد القطواني، فضلاً عن تضعيفه،**فما بال بعض الفضلاء اليوم لم تتوفر لديهم تلك الهيبة؟**

-وأما شريك بن عبد الله بن أبي نمر؛ فقد وثقه ابن سعد وأبو داود،وذكره ابن حبان وابن خلفون في الثقات،وقال ابن معين والنسائي:ليس به بأس.وقال ابن عدي: رجل مشهور من أهل المدينة، حدث عنه مالك وغير مالك من الثقات،وحديثه إذا روى عنه ثقة فإنه لابأس بروايته إلا أن يروي عنه ضعيف.وقال النسائي مرة:ليس بالقوي.وقال الذهبي:صدوق. [90]وقال الحافظ ابن حجر في هدي الساري [91]:احتج به الجماعة؛إلا أن في روايته عن أنس لحديث الإسراء مواضع شاذة.وقال في التقريب[92]:صدوق يخطىء.

قلت:قد روى عنه مالك وأخرج له البخاري في سبعة (7)مواضع من صحيحه؛ثم إن أصل الحديث قوي، قد رواه سبعة (7)من الصحابة رضوان الله عليهم،وهم:عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها،وأبو أمامة الباهلي،وعلي بن أبي طالب،وابن عباس،وأنس بن مالك،وحذيفة بن اليمان،ومعاذ بن جبل رضي الله

[89] ميزان الاعتدال 326/2(2463)
[90] انظر:تهذيب الكمال 475/12،الكاشف 485/1(2277) الميزان 269/2،إكمال تهذيب الكمال 253/6،تهذيب التهذيب 338/4،الكامل في ضعفاء الرجال 1321/4
[91] 410
[92] 317(2788)

عنهم جميعاً،وروي عن وهب بن منبه مقطوعاً،وجميع هذه الطرق لاتخْلُ من مقال؛إلا أن مجموعها يدل على قوة أصله،وتلك الطرق أخرجها أحمد والبيهقي في الزهد لهما،وابن ماجة في سننه، والإسماعيلي في مسند علي رضي الله عنه،والطبراني وأبو يعلى والبزار وأبو نعيم في الحلية.[٩٣]

الحديث السابع: أخرج الإمام مسلم من حديث زيد بن سلاّم، عن أبي سلاّم،ويقال:أبو الأسود ممطور الأسود الحبشي الدمشقي،قال:قال حذيفة بن اليمان:قلت :يا رسول الله،إنا كنا بشرٍّ فجاء الله بخير،فنحن فيه.فهل من وراء هذا الخير شر؟ قال :نعم.قلت:هل وراء ذلك الشر خير؟قال:نعم.قلت:فهل وراء ذلك الخير شر؟قال:نعم.قلت:كيف:؟قال:يكون بعدي أئمة لا يهتدون بهداي،ولا يستنون بسنتي،وسيقوم فيهم رجال قلوبهم قلوب الشياطين في جثمان أُنس.قلت: كيف أصنع يارسول الله إن أدركت ذلك؟قال:تسمع وتطيع للأمير،وإن ضُرب ظهرك،وأُخذ مالك،فاسمع وأطع.[٩٤]

هذا الحديث قد أخرجه مسلم والبخاري [٩٥] من حديث أبي إدريس الخولاني عن حذيفة بن اليمان أيضاً ؛لكن ليس فيه:(تسمع وتطيع،وإن ضُرب ظهرك،وأُخذ مالك فاسمع وأطع)وقد قال الدارقطني في راوي هذه الجملة،وهو أبو سلاّم ،ويقال: أبو الأسود: لم يسمع من حذيفة ولا من نظرائه الذين نزلوا العراق؛لأن حذيفة مات بعد قتل عثمان بليال. [٩٦]لذا قال بعض الفضلاء المعاصرين:هذه الجملة ضعيفة وإن أخرجها الإمام مسلم.

والجواب عن ذلك بالآتي:

1-إن راوي الحديث صحابي واحد، وهو حذيفة رضي الله عنه؛وسواء رواه عنه واحد أو أكثر؛فالحديث حديثه، وهذه الجملة مما رواه حذيفة عن النبي صلى الله عليه وسلم في هذا الحديث الواحد؛فأبو سلام وإن كانت روايته عن حذيفة منقطعة؛لكن بما أن الحديث ورد من طريق آخر مسنداً متصلاً فيتبين بذلك

---

[٩٣] انظر:فتح الباري 341/11-342

[٩٤] كتاب الإمارة 1475/3-1476(1847)

[٩٥] كتاب الفتن(7084)

[٩٦] الإلزامات والتتبع 226

صحة الرواية المرسلة،وهذا منهج المحدثين في مثل ذلك ؛قال الإمام أبو الحسن يحيى بن علي القرشي:هذا الحديث أخرجه مسلم في صحيحه متصلاً من وجه آخر،من حديث بُسر بن عبيد الله الحضرمي الشامي،عن أبي إدريس الخولاني،عن حذيفة،وهو أتمُّ من حديث أبي سلام،وكذا أخرجه البخاري في صحيحه أيضاً؛فإن ثبت أن أبا سلام لم يسمع من حذيفة،فقد بينّا أن هذا الحديث متصل في الصحيحين، من حديث أبي إدريس عن حذيفة رضي الله عنه.[٩٧]

وقال الإمام النووي رحمه الله:ما قاله الدارقطني صحيح – وهو عدم سماعه من حذيفة- ولكن صح المتن بالطريق الأول،وإنما أتى مسلم بها متابعة؛فإن المرسل إذا أتى من طريق آخر تبين به صحة المرسل،وجاز الاحتجاج به،ويصير في المسألة حديثان صحيحان،والله أعلم.[٩٨]

وقال السيوطي رحمه الله:ذكر الرشيد العطار،أن في صحيح مسلم بضعة عشر حديثاً في إسنادها انقطاع،وأجيب عنها بتبين اتصالها؛إما من وجه آخر عنده،أو من ذلك الوجه عند غيره.ثم ذكر منها هذا الحديث.[٩٩]

وقول الرشيد العطار لا يُقصد منه تضعيف تلك الأحاديث؛وإنما من باب إحصاء الأسانيد المنقطعة في الظاهر، وإن كانت أصولها متصلة وصحيحة،بدليل جوابه عنها بإبراز اتصالها، عنايةً منه بصحيح مسلم.

وما تقدم من قول يحيى القرشي والنووي والسيوطي، هو من منهج المحدثين المعروف في توثيق المرويات.

2-ثم إن هذه الجملة من الحديث قد وردت متصلة من حديث سُبيع بن خالد اليشكري عن حذيفة رضي الله عنه، تابع فيها أبا سلام عند أبي داود الطيالسي،والبزار،والحاكم وقال صحيح الإسناد.[١٠٠]أخرجوها من طرق عن سُبيع اليشكري، وسبيع وثقه ابن حبان والعجلي وابن خلفون.[١٠١]

وأيضاً أخرجها ابن حبان في صحيحه،والشاشي في مسنده،وعزاها الحافظ ابن حجر للإمام أحمد، من حديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه،بلفظ:(اسمع وأطع،في عسرك ويسرك،ومكرهك وأثرة عليك،وإن أكلوا مالك،وضربوا ظهرك،إلا أن تكون معصية لله بواحاً)[١٠٢]

---

[٩٧] غرر الفوائد المجموعة في بيان ما وقع في صحيح مسلم من الأحاديث المقطوعة 244 (16)
[٩٨] شرح صحيح مسلم 237/12
[٩٩] انظر:التدريب 127
[١٠٠] مسند الطيالسي59/1(443) مسند البزار 362/7(2960) المستدرك 547/4(8533)
[١٠١] انظر:ثقات ابن حبان 214/2(1681) ثقات العجلي 177(511) تهذيب الكمال204/10(2182) إكمال تهذيب الكمال 211/5،تهذيب التهذيب454/3

فتبين من تلك المتابعة وهذا الشاهد أن هذه الجملة ذات أصل صحيح،قد رواها حذيفة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم.

3- إن عادة المحدثين في تخريج الحديث المروي من طريق صحابي واحد أنهم يعتبرون الزيادة في ألفاظه من الحديث نفسه ، وراجعة إليه في عزوهم لها؛ لأن مخرج الحديث واحد!

4-لو قلنا بضعف هذه الجملة جدلاً؛فما فائدة المتابعة والشاهد إذاً؟ وما دورهما؟

5-ولو قلنا بضعفها لكان تفسير الحافظ ابن حجر لقوله عليه الصلاة والسلام في رواية أبي إدريس الخولاني:(الزم جماعة المسلمين وإمامهم) بهذه الجملة عملاً غير صائب علمياً،ووجب عليه أن يقول:إن صحت هذه الجملة.لكنه لم يفعل ذلك،وقال:قوله :(الزم جماعة المسلمين وإمامهم) يعني ولو جار،ويوضح ذلك رواية أبي الأسود- أبو سلاّم-:(ولو ضرب ظهرك،وأخذ مالك)[١٠٣]

فقد عزا هذه الجملة إلى حديث حذيفة لاغيره،ثم فسر بها الجملة السالفة الذكر من حديثه إيضاً.

الحديث الثامن: أخرج الإمام مسلم بإسناده من حديث ابن عمر رضي الله عنهما،قال: صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات ليلة صلاة العشاء،في آخر حياته،فلما سلم قام فقال:(أرأيتكم ليلتكم هذه؟فإن على رأس مئة سنة منها لا يبقى ممن هو على ظهر الأرض أحد) قال ابن عمر:فوهل الناس في مقالة رسول الله صلى الله عليه وسلم تلك،فيما يتحدثون من هذه الأحاديث عن مئة سنة؛وإنما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:لا يبقى ممن هو اليوم على ظهر الأرض أحد.يريد بذلك أن ينخرم ذلك القرن.وقد أخرجه مسلم من حديث جابر بن عبد الله وأبي سعيد الخدري رضي الله عنهما.[١٠٤]وأخرجه ابن حبان من حديث أنس ابن مالك، [١٠٥] وحكى الإمام المزي إخراج النسائي له في مسند علي رضي الله عنه.[١٠٦]

- وأخرج البخاري من حديث علي رضي الله عنه،قال:كنا في جنازة في بقيع الغرقد،فأتانا النبي صلى الله عليه وسلم فقعد وقعدنا حوله،ومعه مِخْصرة،فنكس، ثم جعل ينكت بمِخْصرته،ثم قال:ما منكم من أحد،ما منكم من نفس منفوسة إلا كتب مكانها من الجنة والنار،وإلا قد كتبت شقية أو سعيدة.فقال رجل:يا رسول الله،أفلا نتكل على كتابنا-يعني ما كتبهالله علينا- وندع العمل؟فمن كان منا من أهل

---

[١٠٢] صحيح ابن حبان 428/10 (4566) مسند الشاشي 147/3(1221-1225) فتح الباري 8/13

[١٠٣] فتح الباري 36/13

[١٠٤] مسلم كتاب فضائل الصحابة رضي الله عنهم 1965/4-1967(2537-2539)

[١٠٥] 255/7(2988)

[١٠٦] تهذيب الكمال 483/29 ترجمة نعيم بن دجاجة الأسدي.

السعادة فسيصير إلى عمل أهل السعادة،وأما من كان منا من أهل الشقاوة فسيصير إلى عمل أهل الشقاوة؟قال:أما أهل السعادة فييسرون لعمل السعادة،وأما أهل الشقاوة فييسرون لعمل الشقاوة.ثم قرأ:(فأما من أعطى واتقى)[١٠٧]

قال بعض أهل الفضل: إن في الصحيحين حديثاً شاذاً، وهو حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما مرفوعاً: (ما من نفس منفوسةٍ اليوم يأتي عليها رأس مئة عام) وحصر موطن الشذوذ من الحديث بكلمة (اليوم) لأنها لم تذكر إلا من رواية عبد الله بن عمر في الحديث.

وبعد البحث عن واقع الأمر تبين ما يلي:

1- أن كلمة اليوم قد وردت من رواية جابر وأبي سعيد الخدري رضي الله عنه عند مسلم.

2-أن القائل الفاضل اختلط عليه هذا الحديث بحديث آخر شابهه في معنى جزئي منه، وخالفه في أصل معناه، وفي سبب وروده أيضاً، والأصل في الرواية الشاذة أن تخالف المحفوظ عند الحفاظ للحديث الواحد،ذي القصة الواحدة، والمعنى والحكم الواحد، ولدى المقارنة بين الحديثين تبين أنهما قصتان مختلفتان،ومعناهما وسياقهما مختلف،وكذا سبب ورودهما أيضاً!

وبتدبر الأمر، تبين أن سبب ورود حديث ابن عمر، أن النبي صلى الله عليه وسلم كان بعد صلاة العشاء بين أصحابه فقال ذلك الحديث، فظهر أن سبب الحديث مختلف.

يضاف إلى ذلك أن معنى الحديث الأول يدل على معجزة من النبي ﷺ وهي إخباره ﷺ عن فناء جميع الطبقة الذين كانوا معه في ذلك اليوم؛ وهذا ما دل عليه ظاهر الحديث، وفهمه شراحه من سلفنا الصالح رحمهم الله، فكلمة (اليوم) هي من أصل معنى الحديث، وليست منافية له، ولو حذفت من المتن لاحتجنا إليها ليتحقق المعنى الموضوعي للحديث، علماً أن جابر بن عبد الله وأبا سعيد رضي الله عنهم قد شاركا عبد الله بن عمر رضي الله عنهما في هذا الحديث، وفي هذه اللفظة.

أما معنى حديث الإمام علي رضي الله عنه فإنه يتعلق بالقضاء والقدَر، وأن كل امرئ عليه أن يعمل فكلٌ ميسر لما خلق له[١٠٨].

لذا فالواجب العلمي على من يسمع مثل هذا النقد، البحثُ والتنقيب المنهجي،حيال ذلك وعدم

---

[١٠٧] كتاب الجنائز3/225(1362)والتفسير لسورة الليل 708/8،والأدب 597/10،والتوحيد 13 /521،وكلها من طريق علي رضي الله عنه.

([١٠٨]) انظر: صحيح البخاري، كتاب الجنائز، باب موعظة المحدث عند القبر. فتح الباري225/8(1362) و 708/8(4945) و (4946) و (4947) و (4948) و (4949) و 597/10(6217) و 494/11(6605) و 521/13(7552) وانظر: صحيح مسلم كتاب القدر2039/4 (6-7) وكتاب فضائل الصحابة باب قول النبي ﷺ (لا تأتي مئة سنة وعلى الأرض نفس منفوسة اليوم) 1965/4(217-220).

التسليم؛ فإن الإنسان مهما بلغ من العلم والفضل فهو مُعرض للخطأ، ورحم الله الإمام أحمد إذ يقول: نحن نخطىء، ومن يسلم من الخطأ[١٠٩]، والله أعلم.

نقد للصحيحين من نوع آخر:

قيل:إن ترك الفقيه العمل بحديث صحيح تضعيف له،سواء كان في الصحيحين أو غيرهما؛وذلك يدل على انخرام إجماع علماء الأمة على صحة أحاديث الصحيحين!

الجواب عن ذلك عبر الآتي:

1- مهمة المحدثين بخصوص السنة:

إن المهمة الأساسية التي تحملها المحدثون،تمييز الأحاديث الصالحة للاحتجاج مما سواها،وقد وضعوا شروطاً للحديث الصحيح الصالح للاحتجاج،يجب توفرها في الإسناد والمتن،فكانت تلك الشروط هي الميزان الدقيق لكل حديث،حيث تعرف درجته في الصحة حسب القدر المتوفر فيه من تلك الشروط.

وتلك الشروط اتفق عليها جمهور المحدثين من أهل السنة والجماعة،وقد حفلت بها جميع كتب علوم الحديث.

والشروط،هي:اتصال السند،وعدالة الراوي،وسلامة الحديث من الشذوذ،وسلامته من العلة القادحة.

أما اتصال الإسناد؛بحيث يرويه كل راوٍ عن شيخه،بعد سماعه الحديث منه مباشرة،وذلك يقتضي اجتماعهما في مكان واحد.

(١٠٩) فتح المغيث204/1، شرح الزرقاني154/3.

ولهذا الشرط ضوابط ومحترزات،اتسعت لها مجلدات الكتب،كل ذلك احتياطاً لتمييز الصالح للاحتجاج مما سواه،من حديث النبي صلى الله عليه وسلم،احترازاً من وجود أدنى انقطاع في السند،بأي نوع من أنواع الانقطاع.

وأما عدالة الراوي؛فهو الذي لم يفعل كبيرة،ولم يُصر على صغيرة.

وتعرف عدالته عندهم،عبر الإجراءات الآتية:

أ- السؤال عنه في الحي الذي يقطنه،وبسؤال أصحابه الملازمين له،وأهل مهنته،وسوقه.

ب- السفر معه؛لأن السفر يسفر عن أخلاق الرجال.

ج- إرسال ذويهم من النساء إلى ذويه من النساء، للسؤال عن سلوكه داخل بيته.

كل ذلك ليتأكدوا من الآتي:أنه يُنصف الناس من نفسه، ولا يتجاوز ضميره،ولا يلتوي لسانه على أي نوع من الكذب،من أجل حظ من حظوظ نفسه الدنيوية،ومشهود له بالحرص على العبادة، وفعل الخير.

وأما ضبط الراوي لما يحفظه؛بحيث يمكنه استحضاره،لو سئل عنه في أي وقت،دون أدنى إخلال به،وعلامة ذلك:موافقته للثقات في حفظهم لما يحفظه من أحاديث،ولا يخالفهم،إلا في النادر.

قال الإمام النووي:إن ضبط الراوي يعرف،بأن تكون روايته غالباً كما روى الثقات،لا تخالفهم إلا نادراً؛فإن كانت مخالفته نادرة، لم يُخل ذلك بضبطه؛بل يحتج به؛لأن ذلك لايمكن الاحتراز منه،وإن كثرت مخالفته،اختل ضبطه ولم يحتج بروايته.[١١٠]

كما عليه أن يضبط ما يكتبه عن شيخه؛بحيث لا يدفعه إلى أي أحد لايوثق به،خشية أن يغير به،حديثاً،أو جملة،أو كلمة أو حرفاً.

وأما سلامة الحديث من الشذوذ؛وذلك بأ لا يكون في الإسناد أو المتن مخالفة منافية للمحفوظ،لدى من رواه من الحفاظ المعتمدين الأثبات،ولم يمكن تأويلها،أو الجمع بينها وبين المحفوظ بوجه من أوجه الجمع المعتبرة علمياً في منهج المحدثين.

---

[١١٠] شرح صحيح مسلم 50/1، التقريب مع التدريب 201،الموقظة في علوم الحديث 52

وأما سلامة متن الحديث وإسناده،من أي علة قادحة في صحته،مع أن ظاهره السلامة منها،وتلك العلة تدخل حديث الثقات،إذا اعتراهم الوهم في بعض الأحيان في حديث ما،وكانت العلة قادحة في ميزان المحدثين،ولم يمكن تأويلها؛فينزل الحديث من درجة الصحة إلى درجة الضعف.

وتلك العلة مثل:إبدال إسناد حديث،بإسناد حديث آخر،أو إدخال حديث في حديث آخر،وقد تشابها معاً على الراوي الثقة،ونحو ذلك.[١١١]

تلك الشروط هي ميزان تقييم الأحاديث،وكل حديث يكتسب صفة الصحة وما دونها من الحسن والضعف حسب ما توفر منها فيه.

الهدف الأساس للمحدثين من تصنيفهم كتب السنة المطهرة:

إن هدف المحدثين في تصنيف السنة تلبية حاجة الفقيه في استدلاله للحكم الفقهي؛حيث يصنفون الأحاديث تصنيفاً مميزاً في درجاته في الصحة،وفي أبوابه ومعانيه،ليكون عملهم كعمل الصيدلي في التصنيف؛وهو التيسير على الطبيب مهمته في الاختيار للمناسب من الدواء،بمنهج اصطلحوا عليه،قد ينتقدهم فيه كل من يجهله،وللإيضاح يمكن القول:

إن الطبيب قد يصف لمريض دواءً، فيه قدر معين من السموم، بقصد تعافي المريض،فغير المتخصص بالطب قد يندهش تعجباً وإنكاراً عليه،وكذلك المحدثون،في تصنيفهم للسنة على اختلاف مشاربهم في نوع التصنيف؛فإنهم يذكرون الحديث الصحيح والمعلل أحياناً،في الباب الذي يجمع أحاديث تدل على معنى واحد؛لهدف يلبي حاجة الفقيه أولاً،ثم المحدث ثانياً،وذلك ليعرف منهج كل محدث في تصنيفه،وميزانه في التوثيق للرواة،والتصحيح للمرويات، وليس فعلهم ذلك من أجل غير المتخصص؛شأنهم في ذلك شأن الصيدلي الذي يهيء الدواء بأنواعه المختلفة ويرتبها؛ليختار الطبيبُ المناسبَ منها للمريض؛فالمحدثون كالصيادلة،والفقهاء كالأطباء،وهذا الوصف بأهدافه المنهجية هو حقيقة

[١١١] انظر: علوم الحديث لابن الصلاح ص 10،التقريب مع التدريب ص 22،فتح المغيث 15/1

معلومة، ومتفق عليها بين المحدثين والفقهاء،قال المحدث الحافظ سليمان بن مهران الأعمش،مخاطباً الفقهاء:يامعشر الفقهاء، أنتم الأطباء ونحن الصيادلة.[١١٢]

وقال الإمام الشافعي لبعض أهل الحديث:أنتم الصيادلة ونحن الأطباء.[١١٣]

وقال الإمام أحمد:كان الفقهاء أطباء،والمحدثون صيادلة،فجاء الشافعي طبيباً صيدلانياً.[١١٤]

وقال الإمام أحمد بن محمد الأزدي أبو جعفر الطحاوي الفقيه [١١٥] لمحدث دمشق ابن زَبْر محمد بن عبد الله الرَّبَعي:أنتم الصيادلة ونحن الأطباء.

فكلام هؤلاء الأئمة صريح الدلالة على هدف المحدثين في منهج تصنيفهم للسنة، وأنه منهجٌ أساسٌ؛وليس مجرد اجتهادات خاصة من أفراد،وذلك لايخفى في عصرنا على من درس – بعمق ودقة– مناهج المحدثين .

فمنهج تصنيفهم يقوم على الآتي:

1- التمييز بين الصالح للاحتجاج وغيره،مع ذكر دليل التمييز بينهما؛وذلك بتحديد العلة، ظاهرةً كانت أم خفية،وبأسلوب صريح،أو بدلالة الإيماء والإشارة،مضمنة في أسلوب التصنيف،وذلك لايخفى على علماء ذلك الزمن؛وذلك إما بعبارة صريحة،أو بمجرد ذكر الإسناد؛وهو اصطلاح عندهم؛لأن ذكره يكشف عن صحته أو ضعفه عندهم؛لعلمهم بأحوال الرواة،قال الحافظ ابن حجر:والاكتفاء بالحوالة على النظر في الإسناد،طريقة معروفة لكثير من المحدثين،وعليها يحمل ما صدر عن كثير منهم،من إيراد الحديث الساقط،معرضين عن بيانها صريحاً،وقد وقع هذا لجماعة من كبار الأئمة،وكان ذكر الإسناد عندهم من جملة البيان.[١١٦]

وبمثل ذلك قال الحافظ السخاوي.[١١٧]

---

[١١٢] الثقات لابن حبان333/5(2446) والكامل لابن عدي 2474/7،نصيحة أهل الحديث للخطيب البغدادي 45
[١١٣] سير أعلام النبلاء 23/10
[١١٤] تاريخ دمشق 334/51
[١١٥] تاريخ دمشق 318/53،سير أعلام النبلاء441/16
[١١٦] النكت على مقدمة ابن الصلاح 862/2
[١١٧] انظر:فتح المغيث 254/1

2- تصنيف كلٍ منهم للأحاديث،بطريقة يجتهد فيها كل مصنِّف عن آخر،سواء على طريقة المسانيد،أو الجوامع والمصنفات،وغير ذلك من أنواع التصنيف الكثيرة.

كل ذلك لتحقيق الهدف من التصنيف،وهو:

أ- تيسير الاختيار المناسب للفقيه في الاستدلال به على الحكم الفقهي.

ب- ليحترز الفقيه من غير الصالح للاحتجاج في الباب الواحد،وذلك بإعلاله، مع ذكر دليل تعليله غالباً؛لأن الفقيه يهمه من الحديث المتن؛لذا كان تنبيهه بأسلوب التمييز السالف الذكر ذا أهمية بالغة.

والدليل الفعلي على ذلك:ذكر كبار المحدثين بعض كتب السنة،التي عنيت بالكلام على علل الأحاديث،في سياق الثناء على مصنفيها،لحسن صنيعهم في التصنيف؛فمن ذلك:كتاب الإمام محمد بن جرير الطبري صاحب التفسير،أسماه "تهذيب الآثار"قال الخطيب البغدادي: لم أر سواه في معناه إلا أنه لم يتمه.[١١٨]

وحكى الحافظ الذهبي عن أبي محمد الفرغاني وصفه للكتاب، بقوله :**هو من عجائب كتبه** ،ابتدأ بما أسنده الصديق رضي الله عنه، **مما صح عنده سنده،وتكلم على كل حديث منه بعلله وطرقه،** ثم فقهه. . .إلى أن قال:فتم منه مسند العشرة- المبشرين بالجنة-وأهل البيت والموالي،وبعض مسند ابن عباس،فمات قبل تمامه.[١١٩]

وقال الذهبي واصفاً مسند يعقوب بن شيبة بن الصلت السَّدوسي البصري :**صاحب المسند الكبير المعلل العديم النظير** . وقال: يذكر ما رواه الصحابي،ويوضح علل الأحاديث،ويتكلم على الرجال،ويجرح ويعدل،بكلام مفيد عذب شاف؛بحيث إن الناظر في مسنده لايمل منه.[١٢٠]

كما أثنى على البزار:أحمد بن عمرو في حسن تصنيفه **لمسنده المعلل**،بنحو ما أثنى به على "مسند" يعقوب بن شيبة السالف الذكر[١٢١].

---

[١١٨] تاريخ بغداد 163/2
[١١٩] سير أعلام النبلاء 273/14
[١٢٠] سير أعلام النبلاء 477/12،وقال نحو ذلك في تذكرة الحفاظ 577/2
[١٢١] انظر:تذكرة الحفاظ654/2

وقال الحافظ ابن رجب الحنبلي واصفاً سنن أبي داود والترمذي والنسائي بقوله:اعترض على الترمذي بأنه في غالب الأبواب،يبدأ بالأحاديث الغريبة الإسناد غالباً،وليس ذلك بعيب؛فإنه يبين ما فيها من العلل ثم يبين الصحيح في الإسناد،وكان قصده ذكر العلل؛ولهذا نجد النسائي إذا استوعب طرق الحديث بدأ بما هو غلط،ثم يذكر بعد ذلك الصواب المخالف له؛وأما أبو داود؛فكانت عنايته بالمتون أكثر؛ولهذا يذكر الطرق واختلاف ألفاظها،والزيادات المذكورة في بعضها دون بعض؛فكانت عنايته بفقه الحديث أكثر من عنايته بالأسانيد؛فلهذا يبدأ بالصحيح من الأسانيد.[١٢٢]

وقال الإمام أبو داود في "رسالته إلى أهل مكة"[١٢٣] في سياق وصفه لمنهجه في كتابه"السنن":وما كان في كتابي من حديث فيه وهن شديد فقد بينته،ومنه مالا يصح مسنداً،وما لم أذكر فيه شيئاً فهو صالح،وبعضها أصح من بعض.اهـ

فهذا دليل صريح منه على ذكره العلل في سننه،وفي الوقت الحالي،يقوم بعض الباحثين في دراسة علل سنن أبي داود،لنيل درجة الدكتوراة في تخصص السنة وعلومها،في الجامعة الإسلامية،بماليزيا.

وإن الناظر في "سنن النسائي" يجد عناية النسائي بذكر أبرز معالم علم العلل، وهو الاختلاف على الشيوخ، في كثير من أبواب الكتاب،قال أبو عبد الله بن رُشَيد محمد بن عمر الفهري:كتاب النسائي،أبدع الكتب المصنفة في السنن تصنيفاً،وأحسنها ترصيفاً،وكتابه جامع بين طريقتي البخاري ومسلم،**مع حظ كثير من بيان العلل**.[١٢٤]

ووصف الحافظ الذهبي المعجم الأوسط للطبراني بقوله:صنف المعجم الأوسط في ست مجلدات كبار،على معجم شيوخه،يأتي فيه عن كل شيخ بما له من الغرائب والعجائب؛فهو نظير كتاب الأفراد للدارقطني،بين فيه فضيلته وسعة روايته،وكان يقول:هذا الكتاب روحي.فإنه تعب عليه،وفيه كل نفيس،وعزيز،ومنكر.[١٢٥]

وكتاب "السنن" للدارقطني لا يتردد متخصص اليوم، بأنه كتاب خصه مصنفه بعلل أحاديث السنن الفقهية"الأحكام" وقد صرح بذلك عدد من علماء سلفنا الصالح بذلك،وقد جمع أقوالهم في هذا

[١٢٢] شرح علل الترمذي 626/2
[١٢٣] ص 6
[١٢٤] انظر:فتح المغيث87/1،وشرح السيوطي لسنن النسائي4/1،وقواعد التحديث 247
[١٢٥] تذكرة الحفاظ 912/3(875) سير أعلام النبلاء 122/16

الخصوص، الشيخ عبد الفتاح أبو غدة رحمه الله،في رسالة لطيفة أسماها"التعريف بحال سنن الدارقطني"[126]

وقال الحافظ ابن رجب الحنبلي:أهل العلم والمعرفة،والسنة والجماعة؛إنما يذكرون علل الحديث نصيحة للدين،وحفظاً لسنة النبي صلى الله عليه وسلم،وصيانة لها،وتمييزاً مما يدخل على رواتها من الغلط والسهو والوهم،ولا يوجب ذلك عندهم طعناً في غير الأحاديث المعلة؛بل تقوي بذلك الأحاديث السليمة عندهم؛لبراءتها من العلل،وسلامتها من الآفات.[127]

وبما تقدم يتضح هدف المحدثين في تصنيفهم للسنة،وهو تهيئة تعددٍ نوعي من السنة للفقيه؛ليختار لمنهجه الفقهي ما يناسبه من السنة؛فعمله بحديث،أو تركه له لا علاقة له بالتصحيح والتضعيف للحديث؛لأن ذلك من مهمات المحدث،وليس الفقيه.

ما ينجم عن التسليم بالدعوى:

لو سلمنا جدلاً بدعوى أن ترك الفقيه العمل بحديث صحيح فذلك يضعفه؛لنجم عن ذلك ما يلي:

1- التضييق على الناس في التشريعات،مما يدفعهم إلى تجاوز حدود ربهم؛وذلك:لأن الاجتهاد في استنباط الأحكام الفقهية من نصوص الكتاب والسنة،يقتضي تعدد النصوص في المعنى الواحد؛ليختار الفقيه ما يناسب منها أصله،وذلك متوفر في الكتاب والسنة بكثرة؛ليأخذ الاجتهاد طريقه في مشاربه،وآفاقه المتعددة،وبذلك تظهر مسايرة الشرع الحكيم وسياسته لمصالح الناس،حسب تفاوت طاقاتهم وقدراتهم،وتعدد ظروفهم المختلفة،وأعرافهم ومشاربهم.

2-ضرب المناهج العلمية بعضها ببعض؛وذلك:لأن كل فقيه له أصله وطريقه الفقهي،الذي ينتهجه في استنباط الأحكام الفقهية من النصوص؛فلو أن فقيهاً،وافق أصلَه حديثٌ فعمل به،وثمة فقيه آخر لم يوافق أصله فلم يعمل به،والحديث صحيح في ميزان المحدثين،عندئذ بناء على تلك الدعوى؛هل نعتمد

---

[126] قامت بطبعه ونشره دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع،دمشق،بيروت.

[127] شرح علل الترمذي 894/2

في درجة الحديث قول من تركه؛أم من عمل به؟ ثم في ساحة هذا الحيرة والتردد،ما نصنع بحكم المحدثين أنعتمده؛أم نهمله!!!

وبناء على ما سبق؛ فما قيمة جهد المحدثين ومنهجهم عندئذ ؟!

ولقائل أن يقول:إن المحدثين ذهبوا إلى أن عمل الفقيه بحديث ضعيف تصحيح له؛فلماذا لم يكن ترك الفقيه العمل بحديث صحيح تضعيف له؟

الجواب:إن عمل الفقيه بحديث ضعيف لا يصححه ذلك عند جمهور المحدثين اصطلاحاً ومنهجاً؛وإنما يستأنس بصلاحيته للاحتجاج،بشرط عمل أكثر الفقهاء به؛فليس الأمر على إطلاقه.

تنبيهات:

- سؤال يُطرح حول نص الدعوى:لو ترك فقيه العمل بحديث،وعمل به آخر،فهل يضعف الحديث عند بعضهم،أم عند الجميع؟

الجواب:إن واقع عمل الفقهاء يخلو من ذلك تماماً؛لاحترام التخصص المتبادل بين الفقيه والمحدث،على خلاف الواقع المعاصر،من الجرأة في تعدي غير المتخصص على المتخصص،وجميع ما سبق دليل على أن الدعوى من أصلها غير منضبطة.

- لو انتقد فقيه أو محدث إسناد حديث في الصحيحين،وللحديث أسانيد عدة في الصحيحين وغيرهما؛فما ضر متن الحديث بذلك؟وما علاقة ذلك بإجماع الأمة على صحة أحاديثهما؟

- على القارئ لنقد عالم لحديث في الصحيحين،أن يميز بين نقده لإسناد الحديث،ونقده للمتن؛فإن كان ينتقد الإسناد؛فلا يضر ذلك أحاديثهما؛لوفرة طرق متعددة للحديث الواحد ،في الصحيحين وخارجهما؛وإن كان نقده للمتن من حيث قوة الدلالة على الحكم؛فذلك يختلف من وجهة نظر فقيه دون آخر؛للتفاوت العلمي بينهما،ولا علاقة لذلك في صحة الحديث أصلاً.

والله أعلم

والحمد لله أولاً وآخراً،وصلى الله وسلم وبارك على المبعوث رحمة للعالمين،وعلى آله وصحبه،ومن سار على نهجهم إلى يوم الدين.

تم الكتاب

ثبت المراجع:

- القرآن الكريم.

- الأشباه والنظائر،لابن نجيم.
- الأشباه والنظائر للسيوطي.
- أصول السرخسي.
- إكمال تهذيب الكمال،لعلاء الدين مغلطاي.
- اختصار علوم الحديث،لابن كثير.
- الإحكام في أصول الأحكام للآمدي.
- الاستذكار شرح الموطأ،لابن عبد البر.
- الإلزامات ،للدارقطني.
- تاريخ بغداد،للخطيب البغدادي.
- تاريخ الدارمي عن ابن معين.
- تذكرة الحفاظ، للذهبي.
- تهذيب التهذيب،لابن حجر العسقلاني.
- تهذيب الأسماء واللغات،للنووي.
- تقريب التهذيب، لابن حجر العسقلاني.
- تدريب الراوي شرح تقريب النواوي،للسيوطي.
- تهذيب الكمال في أسماء الرجال ،للمزي.
- توجيه النظر إلى أصول الأثر،للشيخ طاهر الجزائري.
- توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، الصنعاني؛ محمد بن إسماعيل الأمير الحسني.
- التبصرة والتذكرة، شرح ألفية العراقي، أبو الفضل العراقي؛ عبد الرحيم بن الحسين. ت(806) مطبوع مع فتح الباقي شرح ألفية العراقي للشيخ زكريا الأنصاري، دار الكتب العلمية، بيروت.
- التعريفات ،للجرجاني.
- تفسير القرآن العظيم،لابن كثير.
- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد،لبن عبد البر الأندلسي.
- التقييد والايضاح لما أطلق وأغلق من مقدمة ابن الصلاح،للحافظ العراقي.

- الثقات،لابن حبان.
- الثقات ،للعجلي.
- جامع العلوم والحكم.لابن رجب الحنبلي.
- حاشية ابن القيم على سنن أبي داود.
- الخلاصة في أصول الحديث،للطيبي.
- ذم التأويل،للبيهقي.
- روضة الناظر وشرحها ،لبدران.
- الرسالة المستطرفة ،للكتاني.
- سير أعلام النبلاء،للحافظ الذهبي؛ محمد بن أحمد بن عثمان.
- سيرة ابن هشام.
- سبل الهدى والرشاد في سيرة خير العباد،لمحمد بن يوسف الصالحي الدمشقي.
- السنن، أبو داود، سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي .
- السنن، الترمذي، محمد بن عيسى بن سَورة.
- السنن، النسائي، أحمد بن شعيب.
- السنن، ابن ماجة، أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني.
- السنن، الدارمي، أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن ، تحقيق السيد عبد الله يماني.
- السنن الكبرى، البيهقي أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي.
- سؤالات حمزة السهمي للدارقطني.
- سؤالات البرذعي لأبي زرعة الرازي.
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب،لابن العماد الحنبلي.
- شرح اعتقاد أهل السنة والجماعة،هبة الله بن الحسن اللالكائي.
- شرح الكوكب المنير،لابن النجار الحنبلي.
- شرح سنن النسائي،للسيوطي.
- شرح الزرقاني،للموطأ.
- شرح صحيح مسلم،للنووي.
- شرح نخبة الفكر،لابن حجر العسقلاني.
- الصحيح، البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم الجعفي (ت 256هـ) مطبوع مع شرحه المسمى بفتح الباري لابن حجر العسقلاني، توزيع إدارات البحوث العلمية و الإفتاء، الرياض.

- الصحيح، مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (ت 261هـ) إحياء علوم التراث العربي، بيروت.
- صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط،وحمايته من من الإسقاط والسقط،لابن الصلاح.
- الطبقات الكبرى،لابن سعد.
- علوم الحديث،لابن الصلاح.
- عيون الأثر في فنون المغازي والشمائل والسير،لابن سيد الناس اليعمري.
- غرر الفوائد المجموعة في بيان ماوقع في صحيح مسلم من الأحاديث المقطوعة.
- فتح الباري شرح صحيح البخاري،لابن حجر العسقلاني.
- فتح المغيث شرح ألفية الحديث،للسخاوي.
- الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي.
- الكاشف في معرفة من له لرواية في الكتب الستة،للذهبي.
- لسان الميزان،لابن حجر.
- مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح،لملا علي القاري.
- ميزان الاعتدال في نقد الرجال،للذهبي.
- المفردات،للراغب الأصفهاني.
- المسند، أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (ت241هـ) دار صادر.
- المستدرك على الصحيحين،لأبي عبد الله الحاكم بن البيع.
- المغني في الضعفاء،للذهبي.
- المقنع في علوم الحديث،لابن الملقن.
- المنتظم في تاريخ الملوك والأمم،لأبي الفرج بن الجوزي.
- النكت على كتاب ابن الصلاح، ابن حجر العسقلاني.
- النكت على مقدمة ابن الصلاح، بدر الدين الزركشي؛ محمد بن جمال الدين عبد الله ابن بهادر.
- النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير الجزري.
- هدي الساري مقدمة فتح الباري، لابن حجر العسقلاني.